ITUC CSI IGB

حقوق العمال في الأزمات

العمال الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات

فرص عمل
وظائف صديقة للمناخ
حقوق
حماية اجتماعية
مساواة
إدماج

عقد اجتماعي جديد للتعافي والقدرة على الصمود

الصورة بعدسة: مناحيم كهانا من وكالة فرانس بريس

المحتويات

تمهيد 5

التوصيات 6

حقوق العمال الفلسطينيين - استعراض عام 7

فرص العمل: العمل في قطاع غزة والضفة الغربية وإسرائيل والمستوطنات 8

فرص الحصول على العمل: نظام تصاريح العمل 9

مستويات الدخل: التمييز في الأجور 11

الحرمان من الحصول على الحماية الاجتماعية 13

السلامة والصحة المهنية: حالات من إسرائيل والمستوطنات 15

سُبُل الوصول إلى العدالة: محاكم العمل الخاصة بالعمال 17

العمالة غير الموثّقة: حالات الشعور باليأس 18

العمال الفلسطينيون في المستوطنات غير القانونية - دراسة متعمقة 20

داخل الضفة الغربية المحتلّة 21

المكاسب والخسائر: تكلفة المستوطنات غير القانونية 22

التعامل مع المستوطنات: انعدام الشرعية بموجب القانون الدولي 23

خصخصة الاحتلال: الحوافز المقدمة للشركات داخل المستوطنات 24

السياحة داخل المستوطنات: شركة إير بي إن بي (Airbnb) وبوكينغ (Booking.Com) وتريب أدفايزر (TripAdvisor) 25

المزارع الزراعية في المستوطنات: هاديكلايم - مجموعة مزارعي التمور في إسرائيل المحدودة. 26

الإنتاج الصناعي بالمستوطنات: جنرال ميلز إسرائيل/شركة مصانع أفغول 1953 المحدودة. 28

العمال الفلسطينيون في إسرائيل - دراسة متعمقة 29

العمل داخل إسرائيل: الحاجة إلى الوظائف والعمال 30

نظام تصاريح العمل ودور سماسرة العمال 30

الانتقال إلى العمل عبر نقاط التفتيش 33

الحرمان من الحماية الاجتماعية 34

أعمال البناء والتشييد: المخاطر الجسيمة المحدقة بالعمال الفلسطينيين 36

الحواشي السفلية 38

تمهيـــد

حان الوقت لوضع حد لاستغلال العمال الفلسطينيين

قصتنا اليوم تدور حول الاحتلال وأوجه الاستغلال الناجمة عنه؛ فلم يعد بإمكان المجتمع الدولي غضّ الطرف عن الأوضاع المجرّدة من الإنسانية التي يتعرض لها العمال اليائسون لإطعام أُسرهم والذين دفعتهم الظروف دفعاً إلى العمل في إسرائيل أو في المستوطنات غير القانونية.

ومما لا شك فيه أن نظام سماسرة تصاريح العمل الذين يتحكمون في حصول العمال على فرص العمل ويجبرونهم على الدفع نظير حصولهم على هذا الحق يُعد فعلاً مُشيناً لا بُدّ من وقفه. كما أن حرمان العمال من استحقاقات الضمان الاجتماعي وسلطة الحماية الاجتماعية الفلسطينية ما هو إلا سرقة لحقوق هؤلاء العمال. وعندما يضطر 45% من العمال إلى عبور الحدود التي حددتها إسرائيل للوصول للعمل، فإن ذلك يفضح القيود المصطنعة على التنمية والمفروضة من جانب إسرائيل.

بناءً على ذلك، تتمثل مطالب الاتحاد الدولي للنقابات في ما يلي:

- القضاء على نظام السماسرة وضمان إرساء نظام شفاف للتعاقدات.
- احترام مبادرة حماية العمال المتفق عليها في إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، والذي يتضمن الحقوق الأساسية للعمال.
- ضمان الحفاظ على الصحة والسلامة المهنية.
- وضع حد أدنى مناسب للأجور، مستنداً إلى البراهين اللازمة، بما يكفل للعمال وأسرهم حياة كريمة ووضع حد أقصى لساعات العمل.
- توفير الحماية الاجتماعية.
- التفتيش الفعلي على ظروف العمل.
- توخي العناية الواجبة في ما يتعلق بحقوق الإنسان والعمل مع الامتثال الفعلي لها.

وفي ظل غياب هذه الحقوق والاستحقاقات، مع الامتثال الفعلي، ندعو الحكومات والمؤسسات الدولية إلى التحرك. وكخطوة أولى تتماشى مع القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، لا بُدّ للشركات والمستثمرين من إنهاء تواطئهم داخل ومع المستوطنات غير القانونية. وبُغْيَة تيسير إجراءات العمل المطلوبة، ينبغي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الاضطلاع بدوره في مراقبة وتوسيع القائمة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة للشركات العاملة داخل المستوطنات.

وتزامناً مع استمرار هذه الممارسات، سيعمد الاتحاد الدولي للنقابات، بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان وحلفاء المجتمع المدني، إلى مواصلة معارضته لهذه الممارسات. كما ينبغي تطبيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بشأن التوظيف والعمل اللائق على العمال الفلسطينيين دون تفرقة أو تمييز.

يسلط هذا التقرير الضوء على ظروف العمل المتردية التي يعانيها العمال الفلسطينيون. ويُستهل التقرير باستعراضٍ عام لحقوق العمال، وتحليل الأدلة المتعلقة بالوظائف وتصاريح العمل والأجور والحماية الاجتماعية والصحة والسلامة والوصول إلى العدالة.

يتطرق هذا الاستعراض المتعمق إلى أوضاع العمال الفلسطينيين في المستوطنات غير القانونية في تكلفة ممارسة الأعمال التجارية مع التركيز على القطاعات الثلاثة التالية: السياحة والزراعة والصناعة. كما يزيل هذا الاستعراض المتعمق لأوضاع العمال الفلسطينيين في إسرائيل اللثامَ عن نظام التصاريح الاستغلالي ودور سماسرة العمل مع التركيز على ظروف العمل في قطاع البناء.

لا بُدّ من إنهاء هذا الوضع المُخزي! وإننا جميعاً نحتاج إلى تأكيد الشعور المُلّح بالعناية بالحقوق العمالية. فمن الأهمية بمكان التخلص من وصمة هذه الأوضاع على الفور.

كما نعيد التأكيد على دعوة الحكومات الدولية للتغلب على الفشل في إنهاء الاحتلال وضمان الاعتراف بفلسطين كدولة ذات سيادة تماشياً مع قرارات مجلس الأمن.

شاران بورو
الأمين العام، الاتحاد الدولي للنقابات

التوصيات

يواصل الاتحاد الدولي للنقابات إدانته لعدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات في فلسطين المحتلّة. ويدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود للدفاع عن حل الدولتين، استناداً إلى قراري مجلس الأمن رقم 242 و338 والعودة لحدود ما قبل عام 1967، والإبقاء على القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.

المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلّة غير قانونية. ويتسبب التعامل مع المستوطنات في إدامة وجودها بما يتعارض مع القانون الدولي. واتساقاً مع القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، لا بُدّ للشركات والمستثمرين من إنهاء تواطئهم داخل المستوطنات غير القانونية ومعها. لا بُدّ لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الاضطلاع بدوره في مراقبة وتوسيع القائمة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة للشركات التي تعمل داخل المستوطنات.

يُعد نظام التصاريح الحالي بمثابة مثال صارخ من أمثلة القمع والاستغلال ومن ثم لا بُدّ من إصلاحه. يدعو الاتحاد الدولي للنقابات الحكومة الإسرائيلية إلى الالتزام بالمبادئ العامة لمنظمة العمل الدولية والمبادئ التوجيهية التنفيذية للتوظيف العادل وقوانين التوظيف العادلة بشأن التوظيف المباشر بُغْيَة القضاء على الممارسات الحالية والاستعانة بسماسرة العمل الاستغلاليين لتوظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل. تنص المبادئ، في جملة أمور أخرى، على ألا يتحمل العمال أو الباحثون عن العمل رسوم التوظيف أو التكاليف ذات الصلة وألا يكون التوظيف وسيلة لخفض معايير العمل أو الأجور أو وسيلة للتدني بظروف العمل. وتُعد التغييرات الأخيرة التي أدخلتها الحكومة الإسرائيلية على النظام لعمال البناء بمثابة خطوة إيجابية.

من الضروري تحويل استقطاعات استحقاقات الأجور التي يحصل عليها العمال الفلسطينيون في إسرائيل بشكلٍ عاجل إلى العمال الفلسطينيين. يدعو الاتحاد الدولي للنقابات إلى إسناد مراجعة استحقاقات الأجور إلى شركة دولية لتحديد قيمة المبلغ المستحق للعمال الفلسطينيين في إسرائيل. لا بُدّ من تعاون الشركاء الاجتماعيين مع الحوار الاجتماعي لضمان تحويل استقطاعات الأجور على النحو الواجب إلى العمال.

كما يدعو الاتحاد إلى وضع حد أدنى للأجور، مستنداً إلى القرائن، للعمال في فلسطين وكذلك تطوير نظام شامل للحماية الاجتماعية في الضفة الغربية.

طالب الاتحاد الدولي للنقابات بضرورة ضمان الصحة والسلامة المهنية للعمال الفلسطينيين في إسرائيل.

الاختصارات

الإدارة المدنية الاسرائيلية (ICA)
وزارة الداخلية الإسرائيلية، قسم توظيف الفلسطينيين
لدى سلطة السكان والهجرة (PIA)
السلطة الفلسطينية (PA)

حقوق العمال الفلسطينيين

استعراض عام

فرص العمل: العمل في قطاع غزة، والضفة الغربية، وإسرائيل والمستوطنات

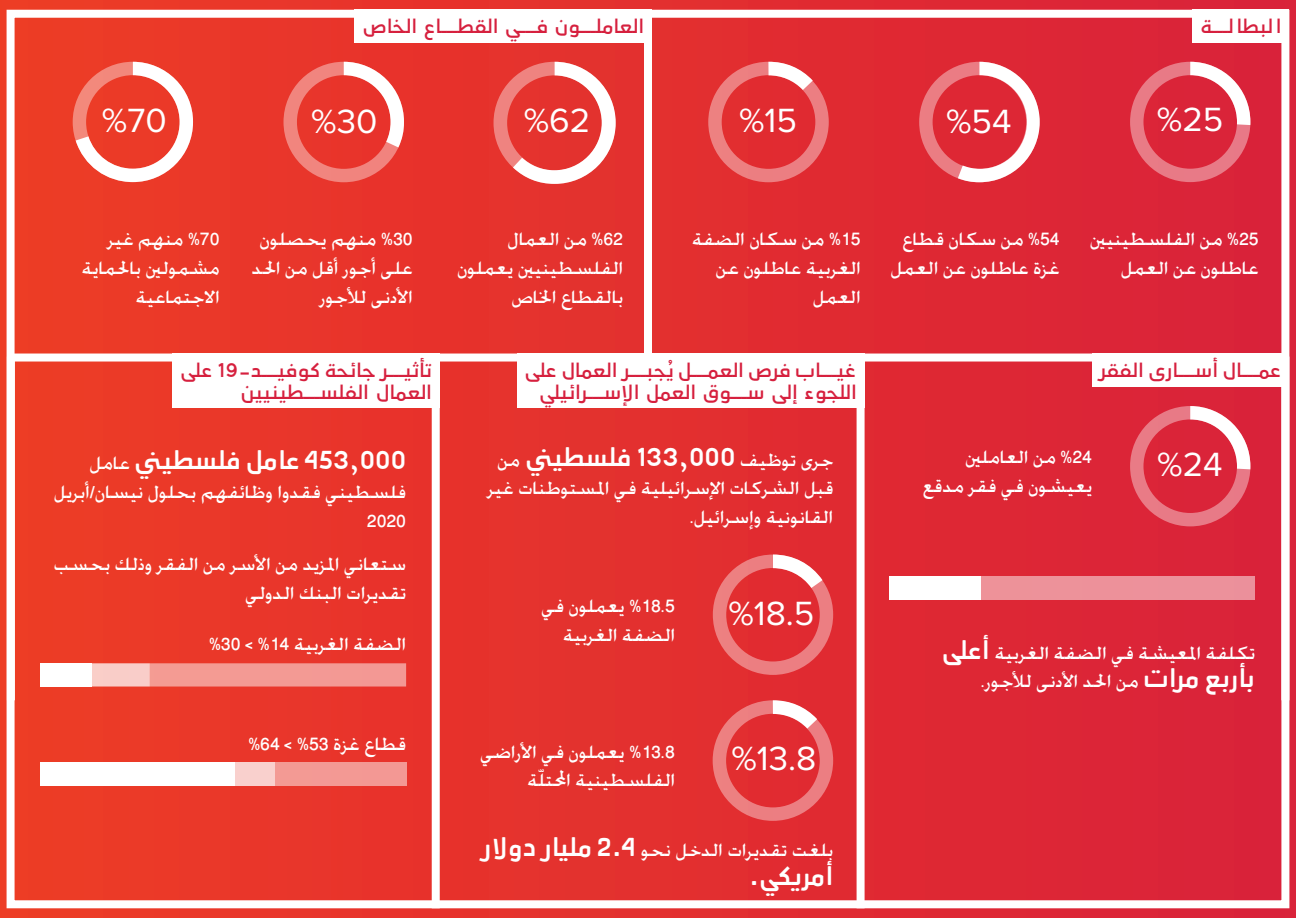

تستمر معاناة الأراضي الفلسطينية المحتلّة من "بطالة تصل إلى مستوى الكساد" في ظل استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي والسياسات الاقتصادية المفروضة.[1] في عام 2019، وصلت مستويات البطالة إلى 25%؛ > 54% في قطاع غزة المحاصر و15% في الضفة الغربية المحتلّة ومعدلات أعلى من نقص استخدام العمالة (33%)[2].

يعمل الفلسطينيون في ظروف محفوفة بالمخاطر ولساعات عمل طويلة وذلك نظير الحصول على أجور منخفضة مع انعدام الحماية الاجتماعية. وفي القطاع الخاص، حيث يعمل نحو 62.1% من القوى العاملة بالأراضي الفلسطينية المحتلّة (64.1% في الضفة الغربية و56.6% في قطاع غزة)، يتقاضى نحو 30% من العمال أجوراً شهرية تقل عن الحد الأدنى للأجور البالغ 428.79 دولاراً أمريكياً. كما يفتقر العاملون في القطاع الخاص إلى الحماية الاجتماعية حيث لا يتمتع سوى 30% منهم بالحصول على الحقوق الاجتماعية الكاملة.[3]

هناك فجوة بين متوسط الحد الأدنى للأجور والمستوى المقبول لضمان حياة كريمة لأي أسرة فلسطينية. وبحسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يبلغ متوسط الإنفاق الشهري لعائلة مكونة من 5.2 فرداً في الضفة الغربية المحتلّة حوالي 1,601.85 دولاراً أمريكياً، أي ما يقرب من أربعة أضعاف الحد الأدنى للأجور.[4]

كما وجد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 59.9% من الأفراد المقيمين مع أُسر معيلة برب أسرة عاطل عن العمل يعيشون في فقر، في حين أن 24.2% من العاملين يعيشون في فقر مدقع. وطبقاً لإحصاءات الجهاز فإن العمل بدوام جزئي لا يكفي لانتشال الناس من الفقر.[5]

أدى نقص الوظائف والأجور المنخفضة إلى تحويل سوق العمل الإسرائيلي إلى مصدر رئيسي لتوظيف أعداد كبيرة من الفلسطينيين. بحلول عام 2019، وظفت الشركات الإسرائيلية في كل من المستوطنات غير القانونية وإسرائيل ما يزيد عن 133,000 فلسطيني.[6] يشكل هؤلاء العمال حوالي 18.5% من القوى العاملة في الضفة الغربية و13.8% من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلّة.[8] يساهمون بنحو 2.4 مليار دولار من الدخل المقدر. في عام 2017، ساهم العاملون في سوق العمل الإسرائيلي بنحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية.[9] لم تصدر أي تصاريح عمل للعاملين في غزة منذ أن فرضت إسرائيل حصاراً برياً وجوياً وبحرياً على مليوني نسمة في عام 2006 [10]. وبالتالي، فإن معدلات البطالة المنخفضة في الضفة الغربية لا تعكس سوق عمل أفضل، بل تعكس استيعاباً كبيراً للعمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي.

يتعرّض العمال الفلسطينيون المعتمدون على سوق العمل الإسرائيلي للاستغلال على نطاق واسع. ومن المرجح أن يزيد التأثير المأساوي لتفشي جائحة كوفيد-19 على اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلّة من الاعتماد على إسرائيل في التوظيف، مما يؤثر سلباً على حقوق العمال. وبحلول نيسان/أبريل 2020، فقد أكثر من 453,000 عامل فلسطيني وظائفهم[11] ومن ثم وقعت نحو 115,000 أسرة في براثن الفقر. يقدّر البنك الدولي أن 30% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية ستعيش في الفقر، بما يشكل زيادة في معدلات الفقر[12] والتي بلغت 14% قبل تفشي الجائحة. تشير البيانات إلى واقع أكثر قسوة للأسر في غزة، حيث يُتوقع أن يعيش 64% من هذه الأسر في الفقر، لترتفع عن معدلات الفقر السابقة البالغة 53%.[13]

الحصول على العمل: نظام تصاريح العمل

يخضع وصول الفلسطينيين إلى العمل في إسرائيل والمستوطنات غير القانونية لرقابة مشددة من خلال نظام تصاريح وفحوصات أمنية ونقاط تفتيش قمعية. يستطيع الفلسطينيون أصحاب تصاريح العمل السارية فقط الحصول على وظائف "بشكلٍ قانوني" لدى الشركات الإسرائيلية. في عام 2019، ومن بين حوالي 133,000 عامل فلسطيني في إسرائيل والمستوطنات غير القانونية، تمكن نحو 94,000 عامل من الحصول على تصاريح. يمثل الرجال الغالبية العظمى (99%) من حاملي التصاريح ومعظمهم يعملون في قطاع البناء.[14]

الفحوصات الأمنية

يتوقف إصدار التصاريح على حيازة بطاقة هوية بالسمات الحيوية واجتياز فحص أمني من قِبل المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، وهو ذراع لأنشطة التنسيق العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، مما يجبر كل فلسطيني يسعى إلى ممارسة حقه في العمل والحركة على تسليم بياناته البيومترية إلى جهاز الأمن الإسرائيلي لاستخدامها على نحو غير معروف.[15]

جرى تصنيف الاعتبارات الأمنية لمنح تصاريح العمل، ولكن ثمة معايير إضافية أخرى من بينها أن يكون العامل متزوجاً ويزيد عمره عن 22 عاماً للباحثين عن العمل في إسرائيل، أو تجاوز عمر الثامنة عشر عاماً لراغبي العمل في المستوطنات، وتجاوز عمر 22 عاماً لراغبي العمل في المناطق الصناعية الواقعة في "منطقة التماس".[16] ساهمت هذه القوانين والنقص الحاد في الوظائف داخل اقتصاد الضفة الغربية في ظهور ظاهرة "الزواج مقابل التصاريح".[17]

ربط العمال بأصحاب العمل في قطاعات محددة

تصدر الإدارة المدنية الإسرائيلية تصريحاً للعمال المستوفين للمعايير الأمنية ويقدم صاحب العمل الإسرائيلي، ولمرة واحدة فقط، طلب الحصول على تصريح للعامل/للعاملة لدى قسم العمالة الفلسطينية بسلطة السكان والهجرة التابعة لوزارة الداخلية.

يجري إصدار التصاريح فقط في الصناعات التي لا يمثل فيها العمال الفلسطينيون أي منافسة للعمال الإسرائيليين ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بما يتماشى مع "الأهداف السياسية والاحتياجات الاقتصادية لإسرائيل"[18]. ومن ثم، وعلى سبيل المثال، كانت الزيادة في عدد تصاريح أعمال البناء من 32.500 في عام 2013 إلى 65.300 في عام 2019 جزءاً من سياسة الحكومة الإسرائيلية الأوسع لزيادة النشاط داخل القطاع.[19]

تحتوي التصاريح على بيانات كل من العامل وصاحب العمل وتشكل علاقة متبادلة بينهما، حيث يلتزم العمال بالعمل فقط لصاحب العمل المدرج في تصريحهم ويلتزم أصحاب العمل

بتوظيفهم بدوام كامل، ودفع الحد الأدنى للأجور ومنحهم جميع الاستحقاقات الاجتماعية بما يتوافق مع القانون واتفاقيات المفاوضة الجماعية.

يحظّر كل من القانون الإسرائيلي والفلسطيني المتاجرة في تصاريح العمل. ومع ذلك، فقد تزايدت تجارة التصاريح المربحة في السوق السوداء، حيث يحصل السماسرة على الأموال من العمال مقابل الحصول على عمل. في عام 2018، حصل 45% من العمال الفلسطينيين على تصاريحهم من خلال سماسرة حققوا أرباحاً لا تقل عن 119 مليون دولار أمريكي.[20]

في الآونة الأخيرة، أدخلت الحكومة الإسرائيلية إصلاحاً على نظام التصاريح والذي ينص على عدم تشغيل العمال الفلسطينيين إلا من خلال التوظيف المباشر وليس من خلال سماسرة العمل. وفي حين أن هذا الإجراء ينطبق فقط على عمال قطاع البناء، إلا أنه يمثل خطوة إلى الأمام في الخروج من شبكة سماسرة العمل. سيكون من الضروري تنفيذ هذا الإجراء وتوسيع نطاقه ليشمل جميع القطاعات التي توظف عمالاً فلسطينيين بما يضمن التوظيف العادل لهم.

آلية تأديبية

تصدر التصاريح لمدة تصل إلى ستة أشهر ولكن يمكن إلغاؤها بشكلٍ تعسفي في أي وقت من قبل أصحاب العمل أو أجهزة الأمن الإسرائيلية. يهدد أصحاب العمل بإلغاء التصاريح لتأديب العمال المنضمين إلى النقابات أو الذين يطالبون بحقوقهم أو يشاركون في أي شكل من أشكال النشاط السياسي.[21]

تستخدم الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أيضاً التصاريح وحصول العمال على سُبُل كسب العيش كورقة ضغط ولممارسة الابتزاز السياسي. وثّقت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بتسيلم"- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة، إلغاء تصاريح العمال في العديد من الحالات كعقاب جماعي ضد المجتمعات والأسر الفلسطينية بسبب نشاط سياسي أو الهجمات المزعومة.[22]

عبور نقاط التفتيش

يعد الحصول على تصريح هو العقبة الأولى من بين العديد من العقبات التي يجب على العمال التغلب عليها للوصول إلى العمل. وحتى يتمكن العمال من الوصول إلى العمل في الوقت المحدد، فلا بُدّ من مغادرة قراهم وبلداتهم في الساعات الأولى من الصباح. ثم عند نقطة تفتيش أو معبر مكتظ، يخضع العمال لفحص أمني طويل وجائر ومهين من قبل أفراد الجيش الإسرائيلي وأفراد الأمن الخاص المسلحين. تشكل نقاط التفتيش خطورة على جميع العمال الفلسطينيين، ولا سَيّما النساء. وقد وثقت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة العمل الدولية عام 2017 أن نقاط التفتيش تشكل تهديداً بشكلٍ خاص لأنها "تزيد من خطر التحرش الجنسي بالنساء."[23]

الرحلة الطويلة، والتي تجعل يوم العمل يمتد حتى 16 ساعة،[24] يقضيه عمال محرومون النوم ويعتمدون على وسائل نقل رخيصة وسريعة، تجعلهم عرضة لحوادث السيارات والإصابات في أماكن العمل. تودي حوادث الطرق المتعدّدة بحياة العمال وهم في طريقهم إلى العمل في إسرائيل والمستوطنات. وفي إحدى الحوادث، في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، فقد سبعة عمال من القدس حياتهم أثناء توجههم إلى العمل في مصنع معوف للدواجن الواقع في بيت شيعان، شمال إسرائيل. وتستغرق الرحلة من القدس إلى بيت شيعان ساعتين على الأقل.[25] وسُجلت حوادث أخرى في شهري تموز/يوليو وتشرين الثاني/نوفمبر 2020، حيث تعرض عمال فلسطينيون يحملون تصاريح عمل سارية للضرب المبرح والسرقة من قبل شرطة الحدود الإسرائيلية.[26]

محمد - اضطر للتخلي عن مطالب تتعلق بالملابس والنفقات والأجور وظروف العمل

وعندما طالب عمال شركة جي. ريغيف يزوم 2000 (2004) المحدودة، وهي شركة لتطوير أعمال الحفر والبنية التحتية ومعنية بتنفيذ أعمال في مستوطنة بركان غير القانونية، شمال الضفة الغربية، بالحصول على كشوف رواتب شهرية مفصلة والحصول على معدات واقية وتعويض، أُجبروا على التوقيع على التنازل عن مطالبهم تحت وطأة التهديد بفقدان تصاريح العمل الخاصة بهم.

يوضح محمد، البالغ من العمر 23 عاماً والذي عمل في الشركة لمدة عامين ويتقاضى 59.22 دولاراً أمريكياً في اليوم مقابل ثماني ساعات عمل، كيف أنه لم يكن لديه خيار سوى الموافقة على شروط غير عادلة: "عندما طالبنا بحقوقنا، في الشهر التالي أعطانا [صاحب العمل] كشف الراتب ... اعتقدنا أن هذا سيكون بداية لعملية ترمي إلى تحسين ظروفنا، لكن في الشهر التالي سلمنا أوراقاً وطالبنا بتوقيعها وإلا سنفقد تصاريحنا.... وبالفعل قمنا جميعاً بالتوقيع ولم يكن لدينا أي خيار آخر".

وتنص الوثيقة التي أُجبر العمال على توقيعها على حصولهم على الملابس ونفقات السفر والأجور وتوافر ظروف العمل "على النحو المألوف في منطقتنا" وأنهم "ليس لديهم أي شكاوى ضد صاحب العمل".

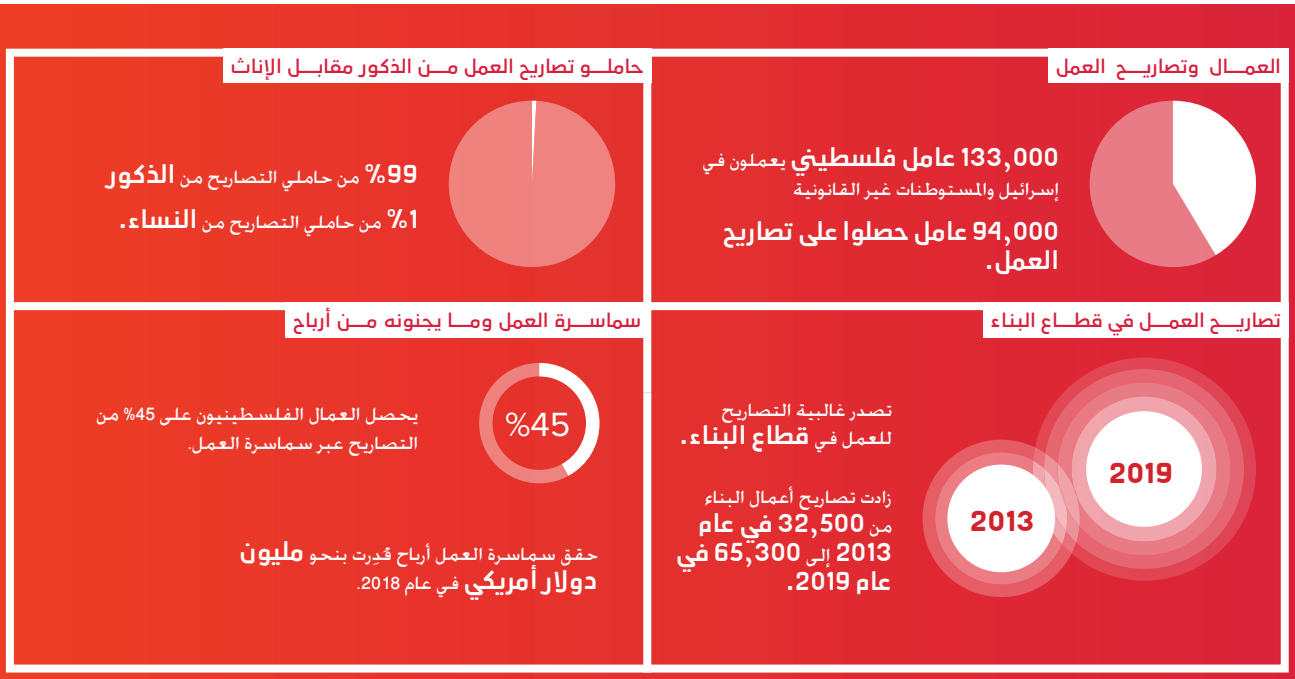

مستويات الدخل: التمييز في الأجور

يوفر العمل في إسرائيل والمستوطنات غير القانونية فرص عمل بمرتبات تزيد عن ضعف الرواتب في سوق العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلّة. يحق للعمال الفلسطينيين العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي من حاملي التصاريح السارية الحصول على الحد الأدنى للأجور الإسرائيلي بالإضافة إلى صافي الأجر الإجمالي الذي يحصل عليه العمال الإسرائيليين في نفس القطاع وبما يتماشى مع اتفاقيات المفاوضة الجماعية (CBA).

ومع ذلك، هناك تمييز كبير في الأجور بين العمال الفلسطينيين ونظرائهم الإسرائيليين. في عام 2018، جرى خصم ضريبة الدخل من ما يزيد قليلاً عن نصف العمال الفلسطينيين (50.2%) ممن لديهم تصاريح[27]، مما يشير إلى أن عدداً كبيراً من العمال لم يحصلوا على الحد الأدنى للأجور في إسرائيل وهو 1,657.54 دولاراً أمريكياً في قطاع البناء[28] و1,568.74 دولاراً أمريكياً في قطاعات أخرى.[29]

مقارنة أجور العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلّة وإسرائيل والمستوطنات من أصحاب تصاريح العمل السارية والعمال الإسرائيليين (بالدولار الأمريكي لعام 2019):[30]

	الحد الأدنى للأجور (دولار أمريكي)	متوسط الأجر الشهري (دولار أمريكي)	متوسط الأجر الشهري - قطاع البناء دولار أمريكي	متوسط الأجر الشهري - قطاع الزراعة (دولار أمريكي)	متوسط الأجر الشهري - قطاع الصناعة (دولار أمريكي)	متوسط الأجر الشهري - قطاع التجارة والفنادق (دولار أمريكي)
العمال في الضفة الغربية المحتلّة	428.79	860.74	952.19	542.95	732.04	762.43
العمال الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات	1,567.31	1,787.78	1,872.09	928.60	1,332.12	928.60
العمال الإسرائيليون	1,567.31	3,198.02	2,962.56	2,242.42	4,396.92	1,540.62

يتراوح متوسط الأجر اليومي للعمال الفلسطينيين الحاصلين على تصاريح بين 81.40 دولاراً أمريكياً و 94.72 دولاراً أمريكياً، مع دفع أعلى الأجور في قطاع البناء. يبلغ متوسط إجمالي الأجور الشهرية حوالي 1,872.09 دولاراً أمريكياً في قطاع البناء و1,503.64 دولاراً أمريكياً في القطاعات الأخرى.[31]

الأجور الصافية بعد استقطاعات التصاريح والسفر وضريبة الدخل واستقطاعات الاستحقاقات الاجتماعية والصحة

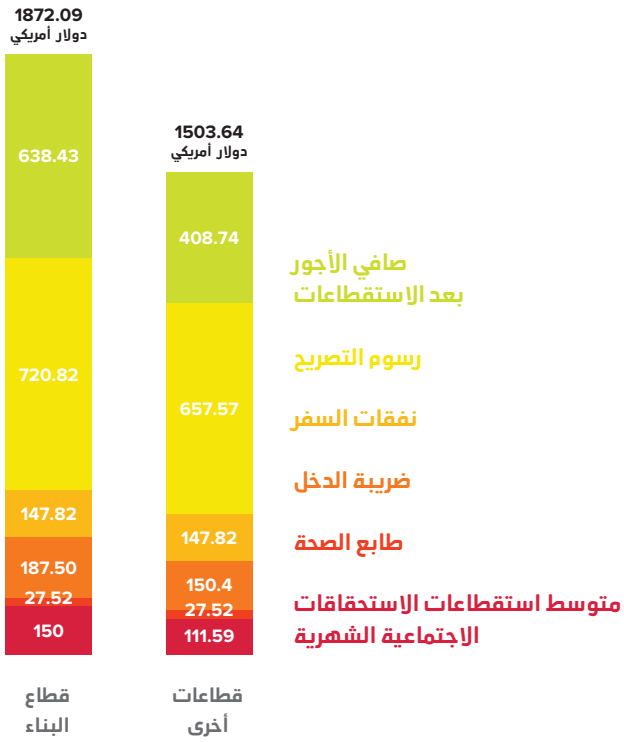

ينخفض متوسط الدخل الشهري الصافي للعاملين بشكلٍ كبير بعد خصم الضرائب الإلزامية (والتي تتراوح ما بين 10-14% من الأجور) وتطبيق خصومات الاستحقاقات الاجتماعية (بواقع 8.02% من أجور عمال البناء و7.42% من الأجور في القطاعات الأخرى)، وخصم رسوم استخراج تصاريح العمل من جانب سماسرة التصاريح (والتي تتراوح ما بين 591.27 و739.9 دولاراً أمريكياً بنسبة 45% للعمال)، فضلاً عن عمولات المتعهدين الخارجيين ونفقات السفر المدعومة ذاتياً (147 دولار أمريكي.82). تقل أجور العمال بدون تصاريح عن ذلك بكثير، حيث تتراوح ما بين 44.40 دولاراً أمريكياً و59.20 دولاراً أمريكياً في اليوم.

على سبيل المقارنة - يتراوح إجمالي الأجور اليومية لحاملي التصاريح في المتوسط ما بين 81.40 دولاراً أمريكياً و94.72 دولاراً أمريكياً ولغير حاملي التصاريح من 44.40 دولاراً أمريكياً إلى 59.20 دولاراً أمريكياً.

يعيش العمال من دون تصاريح في حالة من عدم اليقين ويشعرون بالإهانة من جرّاء عرض عملهم على أساس يومي، ولا يمكنهم بالتالي ضمان دخل شهري، مما يتركهم في حالة قلق دائمة وعرضة لاستغلال واسع النطاق. تنتشر العمالة غير الموثّقة للنساء والأطفال بشكلٍ خاص في المزارع الزراعية بالمستوطنات في وادي الأردن المحتل، حيث تتراوح الأجور ما بين 14.76 و20.67 دولاراً أمريكياً في اليوم.[32] ووفقاً للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، يحصل بعض العمال في المستوطنات على راتب شهري يصل إلى 236.22 دولاراً أمريكياً.[33]

غالباً ما تُدفع أجور العمال نقداً على أساس يومي أو أسبوعي أو كل أسبوعين أو شهرياً، وذلك بحسب الاتفاقات مع صاحب العمل. ولا شك أن هذا النظام يترك العمال عرضة بشكلٍ خاص للخصم التعسفي أو حجب الأجور.

المصدر: حسابات الاتحاد الدولي للنقابات المستنده إلى بيانات مأخوذة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

يتقاضى نحو 50 % من العمال الفلسطينيين أجوراً دون الحد الأدنى للأجور

حصل نصف العمال الفلسطينيين في إسرائيل على تخفيضات في ضريبة الدخل في عام 2018، مما يشير إلى أن عدداً كبيراً من العمال حصلوا على أجور أقل من الحد الأدنى للأجور في إسرائيل.

تفاوت الأجور

يتراوح متوسط أجور العمال الفلسطينيين من
860.74 إلى 1787.78 دولاراً أمريكياً

بينما بلغ متوسط أجور العمال الإسرائيليين نحو
3,198.02 دولاراً أمريكياً

الحماية الاجتماعية: الحرمان من الحصول عليها

إجازة مرضيــة مدفوعة الأجر

فقط 16% من العمال الفلسطينيين حاملي التصاريح حصلوا على إجازة مرضية مدفوعة الأجر

المصدر: منظمة العمل الدولية 2019.

إجازة ســنوية مدفوعة الأجر

فقط 21% من العمال الفلسطينيين حاملي التصاريح حصلوا على إجازة سنوية مدفوعة الأجر.

المصدر: منظمة العمل الدولية 2019

يشغل العمال الفلسطينيون بشكلٍ أساسي وظائف مكتظة بالعمالة وخطرة وصعبة وحقيرة حيث ترتفع معدلات خطر إصابات العمل. لا يتمتع غالبية العمال بإبرام اتفاقيات تعاقدية (ففي عام 2018، حصّل 3.5% فقط من العمال اتفاقيات عمل خطية و42.2% عملوا بموجب اتفاقيات شفهية[34]) وجميعهم عرضة لانتهاكات بالغة، بما في ذلك عدم انتظام ساعات العمل وعدم حصولهم على أجر إضافي أو مقابل دوام ليلي، فضلاً عن عدم زيادة الأجر نظير الأقدمية، هذا إلى جانب الحرمان من كافة الاستحقاقات والمزايا الاجتماعية.

يبلغ متوسط ساعات عمل العمال أصحاب التصاريح نحو 42.4 ساعة في الأسبوع ويختلف عدد أيام العمل في الشهر بحسب صاحب العمل، بمتوسط 20.2 يوماً في الشهر.[35] يعمل البعض لمدة تصل إلى 27 يوماً في الشهر وفقاً لبنك إسرائيل.[36]

على الرغم من ظروف العمل الشاقة، والخصومات الإلزامية من أجورهم ومساهمات أرباب العمل للحصول على المزايا الاجتماعية، يُحرم الفلسطينيون وبطريقة مُنهجة من كافة الحقوق

الصناعات التي يعمل بها العمال

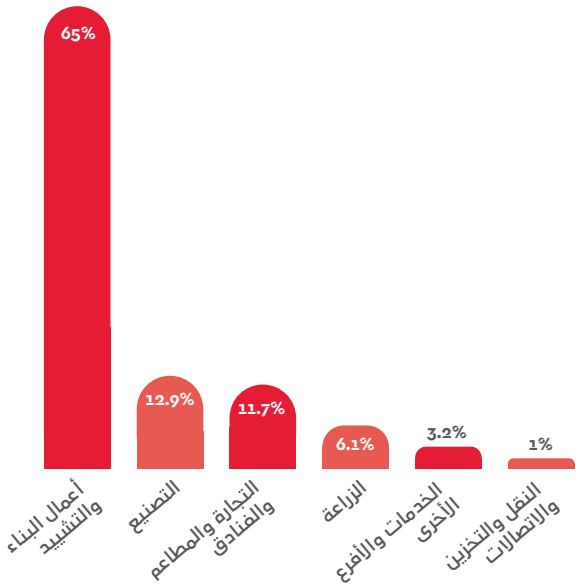

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2019 (الربع الثالث)، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

ماهر - عانى الاستغلال في وظيفة تقاضى فيها الحد الأدنى من الأجور

يعمل ماهر، البالغ من العمر 31 عاماً، وهو أب لثلاثة أطفال من قرية زيتا، شمال الضفة الغربية، في شركة سوهال للصناعات المحدودة، وهي عبارة عن مصنع للمعادن في المنطقة الصناعية بمستوطنة آريل.

يعمل ماهر من 11 إلى 12 ساعة يومياً وعلى مدار ستة أيام في الأسبوع. أبرم ماهر عقد عمل مع الشركة، لذا يعتبر نفسه أحد المحظوظين. "أنا محظوظ، لأني أحصل على قسيمة راتب كل شهر، وأحصل على نفقات السفر وإجازة مدفوعة الأجر وإجازة مرضية وسأحصل على معاش تقاعدي." ومقارنةً بغيره من العمال، يحظى ماهر بظروف عمل ملائمة، لكنه لا يزال يُستغل من جانب صاحب العمل. فعلى الرغم من الظروف المادية الصعبة والمهارات المطلوبة لتشغيل الآلات، يحصل ماهر وجميع العاملين في المصنع على الحد الأدنى من الأجور. " أعمل في المصنع منذ تسع سنوات ولدي ترخيص لتشغيل رافعة ولكن ما اتقاضاه من أجر لا يساوي شيء نظير مهاراتي ... حيث أنني أتقاضى نفس الأجر الذي يحصل عليه عمال النظافة الذين التحقوا بالعمل بالأمس". لا يحصل ماهر على أجر إضافي نظير العمل لفترات النوبات الليلية. " نتقاضى الحد الأدنى للأجر في الساعة وفقاً للقانون، ولكن خلال فترات النوبات الليلية يظل الأجر كما هو، بينما من المفترض الحصول على أجر إضافي نظير ذلك ... وهذه تشكل مشكلة كبيرة لنا."

الاجتماعية. وما بين عاميّ 2014 و2017، حصل ما بين 1.0% إلى 1.5% من العمال على إجازة مرضية مدفوعة الأجر وفي عام 2018، وعلى الرغم من مئات الطلبات، لم يحصل أي عامل فلسطيني على استحقاق الإجازة المرضية.[37] ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، وفي عام 2019، حصل نحو 15.8% فقط من العمال الفلسطينيين حاملي التصاريح على إجازة مرضية مدفوعة الأجر ويحصل نحو 21.34% على إجازة سنوية مدفوعة الأجر.[38] وإبان حصول ما يزيد قليلاً عن 40% من العمال على قسيمة كتابية بالراتب بالإضافة إلى الدفع النقدي للأجور، [39] تنتشر التقارير الوهمية الصادرة عن أرباب العمل بشأن ساعات العمل وأجور العمال، مما يحرمهم من الحصول على حقوقهم الاجتماعية التي تُحسب الأجور على أساسها. [40] وفي بعض الحالات، يتلاعب أرباب العمل في حساب ساعات العمل الفعلية والأجور المسجلة في كشوف الرواتب، ودفع ما تبقى من الأجر على هذا الأساس الوهمي.

تتيح هذه الممارسة لأصحاب العمل "توفير التكاليف" الخاصة بمدفوعات الاستحقاقات الاجتماعية الإلزامية ونادراً ما يكون العمال على دراية بالآثار المترتبة على ذلك، وغالباً ما يرحبون بالنظام لأنه يزيد من دخلهم الفوري.[41] وفي بعض الحالات، يُحرم العمال الحاصلون على إجازات مرضية مدفوعة الأجر والإجازات السنوية من الحقوق الأخرى.

يُجبر العمال المعتمدين على سوق العمل الإسرائيلي على قبول العمل في ظل ظروف استغلالية للغاية، تفاقمت خلال جائحة كوفيد-19. خلال إجراءات الإغلاق التي فرضتها إسرائيل على الضفة الغربية المحتلّة للحد من انتشار كوفيد-19، تمكن العمال الفلسطينيون فقط في القطاعات الأساسية - البناء والصحة والزراعة - من الاحتفاظ بوظائفهم. ومع ذلك، لم يكن ذلك ممكناً إلا بشرط عدم عودتهم إلى ديارهم لمدة شهرين على الأقل.[42] لم يجرِ بعد قياس الأثر النفسي والعاطفي الذي يلحق بالعاملين وأسرهم، إذ كان من المقرر انفصالهم عن بعضهم لفترات طويلة خلال الجائحة التي اجتاحت العالم.

خلال فترة الإقامة القسرية في إسرائيل والمستوطنات، لم تُتخذ أي ترتيبات واضحة لضمان سلامة العمال أو الوصول إلى أماكن إقامة مناسبة أو مرافق النظافة. بالنسبة للعديد من العمال، فلم يُوفر لهم أي مسكن وتُركوا للنوم في مجموعات كبيرة في مواقع البناء أو في المخازن داخل المصنع، مع عدم وجود مرافق كافية للإقامة الليلية وفي ظروف تنتهك إرشادات النظافة الخاصة بوزارة الصحة الإسرائيلية.[43] لم يتلقَ العمال أي أجور إضافية واحتفظ أصحاب العمل ببطاقات هوية العمال لمراقبتهم وتقييد تحركاتهم،[44] وهو فعلٌ وصفته وزارة العدل الإسرائيلية كعلامة من علامات العمل الجبري.[45]

علاوة على ذلك، جرى تحويل عشرات الآلاف من العمال إلى إجازة غير مدفوعة الأجر ولم يتمكن آخرون من الوصول إلى العمل. يخضع العمال الفلسطينيون لقانون الضمان الاجتماعي في حالات حوادث العمل وإفلاس أصحاب العمل وإجازة الوضع. وهذا يعني أنه في حين تلقي العمال الإسرائيليين ما يصل إلى 75% من رواتبهم الشهرية في إعانات البطالة، فقد قضى عشرات الآلاف من الفلسطينيين شهوراً بدون أجر.[46] The رفضت المحكمة العليا في إسرائيل الإفراج عن حوالي 152.43 مليون دولار أمريكي تراكمت في أموال الإجازات المرضية للعمال الفلسطينيين لمساعدة عمال الإغاثة المحتاجين إلى المساعدة بسبب إجراءات الفصل المتعلقة بفيروس كوفيد-19 أو عدم القدرة على الوصول إلى العمل.[47]

عادة ما يتعرض العمال المحتجون على ظروف العمل بوجه عام، وخلال جائحة كوفيد-19 على وجه الخصوص للتهديد وقد يُفصلون من العمل.

مصنع غرين نت (Green Net) لإعادة التدوير ومعالجة النفايات - استغلال جائحة كوفيد-19 كغطاء للتعدي على الحقوق العمالية

قوّضَ مصنع فرز النفايات لمدينة القدس، الكائن في المنطقة الصناعية لمستوطنة عطروت، الحقوق العمالية. انضم حوالي 110 من عمال المصنع الفلسطينيين إلى نقابة "معاً" لمحاربة ظروف العمل الاستغلالية. واستغل أرباب العمل القيود المالية التي فرضتها جائحة كوفيد-19 لإضعاف جهود النقابات العمالية. أُجبر العشرات من العمال على أخذ إجازة بدون أجر، بينما اضطر آخرون للبقاء في المصنع من دون ترتيبات مناسبة وذلك في حال رغبوا بالاحتفاظ بوظائفهم. وجرى فصل تسعة عمال، بما في ذلك قادة النقابات.[48]

السلامة والصحة المهنية: حالات من إسرائيل والمستوطنات

حـــالات الوفاة بمحل العمل

28 عاملاً فلسطينياً لقوا حتفهم
في مواقع عمل إسرائيلية في عام 2019.

17 عاملاً فلسطينياً لقوا حتفهم
في مواقع بناء إسرائيلية في عام 2019.

الســـلامة في مواقع العمل

50 / 14,000

يوجد فقط **50** مفتشاً إسرائيلياً للإشراف على **14,000** موقع بناء نشط في إسرائيل.

59% من العاملين في المناطق الصناعية يتعرضون لظروف صحية خطرة إلى جانب عدم تجهيزهم بمعدات السلامة المناسبة.

3% فقط من العمال حصلوا على معدات سلامة مناسبة يمكن استخدامها.

على الرغم من العمل في وظائف كثيفة العمالة وخطرة، فلا يتلقى العمال الفلسطينيون سوى القليل من التدريب أو معدات الحماية، إلى جانب الحد الأدنى من الإشراف على ظروف العمل وتطبيق أنظمة الصحة والسلامة.

تؤدي هذه الظروف إلى خسائر فادحة في أرواح الفلسطينيين وإصابات مُقعِدة. ووفقاً لوزارة العمل الفلسطينية، فقد 28 عاملاً فلسطينياً حياتهم في مواقع العمل الإسرائيلية في عام 2019 [49] يشتهر قطاع البناء في إسرائيل، حيث يعمل غالبية العمال الفلسطينيين(65%)، بخطورته البالغة. لقي 17 عاملاً فلسطينياً حتفهم في مواقع البناء في إسرائيل في عام 2019. يتلقى العمال قدراً ضئيلاً من التدريب على البناء، وأفاد العمال الذين خضعوا للتدريب بأن هذه التدريبات غير كافية ولا تزودهم بالمهارات المطلوبة للحفاظ على سلامتهم.

ونادراً ما تُجرى عمليات التفتيش على المواقع، وذلك في ظل وجود 50 مفتشاً فقط من وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية الإسرائيلية (وزارة العمل) مكلفون بتغطية 14,000 موقع بناء نشط، هذا فضلاً عن التطبيق غير الفعال للقوانين حال اكتشاف أي انتهاكات. وبينما تُجرى بعض عمليات التفتيش على مواقع العمل في إسرائيل، إلا أنه لا يوجد عملياً فحص لظروف العمل في المستوطنات والمناطق الصناعية المرتبطة بها. لا تراقب وزارة العمل ظروف العمل في المستوطنات غير القانونية والمناطق الصناعية، بحجة أنها خارج نطاق اختصاصها، ولا تفرض إدارة الهجرة والجنسية من جانبها أي قوانين أو لوائح تنظم العمل في هذه المواقع. [50]

وفي تحقيق عام 2008، وجدت كاف لوفيد أن:[51]

- يتعرض نحو 59% من العاملين في المناطق الصناعية لظروف صحية خطرة إلى جانب عدم تجهيزهم بمعدات السلامة المناسبة.
- حصل 20% من العمال على معدات السلامة ولكنها غير مطابقة للمعايير الدولية.
- حصل 17% من العمال على معدات السلامة، لكنهم لم يستخدموها ولم يكن هناك مراقبة للسلامة في المصنع.
- حصل 3% فقط من العمال على معدات سلامة مناسبة وكانوا قادرين على الحصول عليها وطُلِب منهم استخدامها أثناء العمل.

إبراهيم - مواقع عمل غير آمنة

إبراهيم هو عامل بناء يبلغ من العمر 34 عاماً من قرية كفت قدوم، وهي بلدة صغيرة في محافظة قلقيلية، شمال الضفة الغربية. بعد أن تعلم التجارة من والده، يعمل إبراهيم في أقسام مختلفة من قطاع البناء- الجص والسقالات والطلاء والزجاج وبلاط الأرضيات. تحدث عن الافتقار إلى المعدات الواقية والتدريب، "في معظم الأوقات يعطيك [المقاولون] قفازات وسترة وقبعة، لكن يتعين علينا إحضار أحذيتنا الخاصة... أحضر المقاول الحالي الذي أعمل لديه شخصاً ما ليحدثنا عن الصحة والسلامة، ولكن ما قدمه لنا من تدريب كان عديم الفائدة. وهو ما يجعلك تشعر أن [المقاولين] مضطرون للقيام بذلك فقط لإعفاء أنفسهم من أي مسئولية حال وقوع أي حادث".

مصنع جلات للدجاج - عدم توفير أماكن عمل آمنة وحماية العمال من كوفيد-19

أُصيب 41 عاملاً في مصنع الدجاج في المنطقة الصناعية بمستوطنة عطروت، بالقرب من القدس، حيث انتقلت العدوى عن طريق زميل إسرائيلي كان له الحرية في مغادرة المصنع بشكلٍ يومي، بينما مُنِع زملاؤه الفلسطينيون من مغادرة المصنع.[53]

وفي المزارع الزراعية بالمستوطنات في الضفة الغربية، يتولى العمال رش الحقول بالمبيدات الحشرية بدون معدات واقية أو ملابس مناسبة، وبجانبهم، تعمد النساء والأطفال إلى حصد أو تقليم النباتات التي جرى رشها بدون الحصول على أي معدات وقاية.[52]

تتعرض حياة العمال لمخاطر فورية ومستمرة نتيجة لإهمال أصحاب العمل الإسرائيليين وخفض التكاليف. في بداية جائحة كوفيد-19، كان العمال الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات عرضة وبشكلٍ خاص للإصابة بالفيروس.

الحصول على تعويض إصابة محل العمل

عند الإصابة أثناء العمل، يواجه العمال صعوبة في الحصول على الرعاية الصحية الكافية وتعويض الإصابة، على الرغم من تغطيتهم بتأمين إصابات العمل بموجب قانون الضمان الاجتماعي الإسرائيلي.

لا يحق للعمال الفلسطينيين تلقي رعاية طبية في إسرائيل بخلاف العلاج الأولي في حالات الطوارئ وعليهم العودة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلّة للحصول على رعاية إضافية. يتعين على العمال تمويل تكاليف الرعاية الصحية الباهظة بأنفسهم من خلال اقتطاعات شهرية من أجورهم للحصول على "طابع الصحة" والتقدم لاحقاً بطلب للحصول على تعويض من المعهد الوطني الإسرائيلي للصحة. بالنسبة للعديد من العمال، فإن دفع تكلفة الرعاية الطبية الخاصة بهم دون الاسترداد الفوري وخسارة الأجر بسبب التغيب عن العمل ليس بالخيار المتاح، وبالتالي يذهبون دون الحصول على العلاج اللازم. تتسم مطالبات استرداد هذه النفقات بالتعقيد وتتطلب وثائق كبيرة باللغة العبرية لإثبات صحتها، وتتطلب من العمال التماس المساعدة من أطراف ثالثة، مما يؤدي غالباً إلى تحمل المزيد من التكاليف. تُرفض معظم الطلبات أو تُفرض عليها مدفوعات جزئية غير مبررة بعد مرور فترة تتراوح من ستة إلى ثمانية أشهر. وهكذا، وعلى الرغم من استئثار الفلسطينيين بنصف إصابات العمل في قطاع البناء، إلا أنهم يشكلون 5% فقط من عمال البناء الذين يتقاضون تعويضات لقاء إصابات العمل.[54]

علاوة على ذلك، يتوقف وصول العمال إلى التأمين الصحي على تعاون صاحب العمل، وفي بعض الحالات، ينكر أصحاب العمل المسؤولية زاعمين أن مرض العامل أو إصابته لا علاقة له بالعمل. تتفاقم هذه العمليات الإجرائية والبيروقراطية في ظل غياب معرفة العمال بحقوقهم، مما يعني أنه "لا توجد فرصة تقريباً لتجسيد الحقوق النظرية للعمال".[55]

خلال جائحة كوفيد-19، حصل العمال الفلسطينيون على وعود واهية بتلقي الرعاية الصحية في إسرائيل حال إصابتهم بفيروس كوفيد-19 أثناء العمل، ولكن ما لبثوا أن أُعيدوا إلى الضفة الغربية لتلقي العلاج.

مالك - حُرِمنا الرعاية الصحية خلال جائحة كوفيد-19

عندما ظهرت على مالك غنام، وهو عامل بناء يبلغ من العمر 29 عاماً، أعراض الإصابة بفيروس كوفيد-19، اتصل صاحب العمل بالشرطة التي ألقت بمالك عند نقطة تفتيش من دون أي تنسيق مسبق مع مؤسسات الرعاية الصحية التابعة للسلطة الفلسطينية.[56]

الوصول إلى العدالة: محاكم العمل للنظر في قضايا العمال

لا بديل أمام العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات، والباحثين عن تحقيق العدالة بشأن انتهاكات حقوق العمال سوى رفع الدعوى أمام محاكم العمل الإسرائيلية. ومع ذلك، تصدر أحكام لصالح النظام ضد العمال الذين يواجهون عوائق فنية ومالية تحول دون الإجراءات القانونية والتمثيل العادلين.

تتمثل العقبة الأولى التي يواجهها العمال في الحصول على وثيقة العمل، وهو ما أصبح شاقاً بسبب سماسرة التراخيص والعمل غير القانوني وعدم وجود اتفاقيات تعاقدية، إلى جانب دفع الأجور نقدياً بدون وجود قسائم لهذه الأجور. بالإضافة إلى العقبات الناجمة عن انتهاكات أصحاب العمل لقوانين العمل، يحول النظام القانوني الإسرائيلي دون وصول العمال الفلسطينيين إلى الإجراءات القانونية العادلة. وغالباً ما يُحرم العمال من الوصول إلى العدالة لأنهم لا يتحدثون العبرية، أو لأن قاعات المحاكم موجودة في إسرائيل ولا يستطيع العمال الفلسطينيون الوصول إليها دون تصاريح خاصة، أو لأنهم لا يستطيعون تحمل التكاليف المالية الباهظة للإجراءات القانونية.[57]

تحد هذه العيوب الهيكلية من وصول العمال إلى العدالة وتجعلهم معتمدين على منظمات العمل وحقوق الإنسان الإسرائيلية. علاوة على ذلك، في عام 2016، أدخلت وزيرة العدل الإسرائيلية أييليت شاكيد "نظام وادي الأردن"، وفرضت مزيداً من القيود على وصول العمال الفلسطينيين إلى الإجراءات القانونية العادلة والعاجلة. زاد هذا النظام من التكاليف القانونية من خلال إلزام القضاة بضمان إيداع المقيمين غير الإسرائيليين ضمان مالي إلزامي عند بدء أي دعوى قضائية ضد أصحاب العمل الإسرائيليين. جاء هذا النظام في أعقاب عدد من الطعون القانونية الناجحة ضد أصحاب العمل بالمستوطنات والتي أصبحت ممكنة بعد حكم المحكمة العليا في إسرائيل لعام 2007 بأنه في حالة عدم وجود أي اتفاق آخر بين صاحب العمل والعامل، يجب تطبيق قانون العمل الإسرائيلي في المستوطنات وكذلك في إسرائيل.

ووفقاً لمركز عدالة، وهو المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، زادت الإيداعات التي أمرت بها المحكمة والتي يدفعها العمال بشكل كبير إبان العمل "بأنظمة وادي الأردن"، من 24,966.48 دولاراً أمريكياً في عام 2015 إلى 83,912.23 دولاراً أمريكياً في العام التالي.[58] وطبقاً لما أشارت إليه المنظمات التي طعنت ضد هذه الأنظمة - ومنها مركز عدالة كاف لوفيد (الخط الساخن للعامل) وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل (ACRI):

> "يشكل القانون الذي نلتمس ضده قاعدة تمييزية وخطيرة ومتعجرفة نتجت عن ضغط من جانب أرباب العمل الراغبين في الاستمرار في انتهاك حقوق موظفيهم الضعفاء دون رادع. سيغير هذا النظام واقع وحياة مئات الآلاف من العمال في إسرائيل والذين يشغلون الوظائف الأدنى والأكثر صعوبة، ويعانون بالفعل من عدم إنفاذ حقوقهم العمالية" [59]

في آب/أغسطس 2018، رفضت المحكمة العليا في إسرائيل الاستئناف المقدم، مشيرة إلى أن عدم حصول هؤلاء العمال على الجنسية أو الإقامة كان كافياً للمحكمة للمطالبة بتقديم ضمان مالي، وأنه وعلى الرغم من أن القانون يضر بوصول العمال إلى العدالة القانونية، إلا أنه "ضرر تناسبي ومعقول".[60] علاوة على ذلك، يعتبر هذا النظام بمثابة رادع للعمال عن الانخراط في الإجراءات القانونية خوفاً من إدراجهم في القائمة السوداء أو إلغاء تصاريح عملهم. يحول هذا الخوف المبرر من فقدان سُبُل كسب العيش، مع عدم القدرة على العثور على عمل بديل، دون انخراط العمال في عملية قانونية متحيزة للدفاع عن حقوقهم.[61]

العمالة غير الموثّقة: حالات الشعور باليأس

العمـــل بـــدون تصريـــح

26,000

26,000 ألف فلسطيني جرى توظيفهم في إسرائيل والضفة الغربية المحتلّة دون تصريح.

21% من العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي لم يكن لديهم تصاريح عمل في عام 2019.

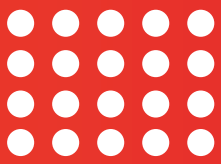

20 عامل بناء لقوا مصرعهم برصاص جنود إسرائيليين أثناء محاولتهم عبور الجدار بحثاً عن عمل في إسرائيل في الشهرين الأخيرين من عام 2019.

وبالنسبة للعمال الذين لا تنطبق عليهم معايير التصاريح، فلا سبيل أمامهم سوى العمل لأصحاب عمل إسرائيليين "بطريقة غير قانونية". لا يتمتع هؤلاء العمال بالحماية بموجب أي إطار قانوني، وبالتالي فهم معرضون بشدة للاستغلال وسوء المعاملة على نطاق واسع، من دون الوصول إلى المزايا الاجتماعية أو الإجراءات القانونية العادلة.

ووفقاً لتقديرات متحفظة، جرى في عام 2019 توظيف أكثر من 26,000 فلسطينياً في شركات في إسرائيل والضفة الغربية المحتلّة من دون تصريح، أي ما يعادل 21% من العاملين في سوق العمل الإسرائيلي في ذلك العام.[62] ومن ثم، لا يستطيع هؤلاء الأشخاص عبور نقاط التفتيش ويضطرون إلى المرور عبر طرق سرية وخطيرة حتى يتمكنوا من الوصول للعمل.

ووفقاً لمؤسسة الضمير، وهي جمعية دعم الأسير وحقوق الإنسان، في عام 2017 كانت هناك 1064 قضية مفتوحة ضد عمال لمحاولة الحصول على عمل دون تصريح.[63] خلال الشهرين الأخيرين من عام 2019، أطلق جنود إسرائيليون النار على 20 عامل بناء أثناء محاولتهم عبور الجدار بحثاً عن عمل في إسرائيل.[64] تجبر المخاطر التي ينطوي عليها الوصول إلى العمل وكسب الرزق هؤلاء العمال على العيش في مخبأ والابتعاد غالباً عن عائلاتهم لفترات طويلة من الزمن. يعاني العمال من عواقب نفسية وخيمة تلحق بهم جرّاء العيش في حالة من عدم الاستقرار والشكوك البالغة.[65]

سامر - عدم وجود تصريح يعني أنني سجين

سامر، يبلغ من العمر 33 عاماً، ويعمل في مصنع للمعادن في جلجوليا منذ عامين. لم يكمل سامر شهادته الجامعية في علوم الكمبيوتر. ولم يكن العمل بشكلٍ غير قانوني في إسرائيل خياره الأول. لقد افتتح شركته الخاصة، ولكن بحسب قوله "لم يكن ذلك مجدياً. ليس هناك أي سبيل لكسب العيش في الضفة الغربية".

لم يتمكن من الحصول على تصريح بسبب الحظر الأمني على ملفه. وليس لديه أي فكرة عن سبب ذلك الحظر. أجهزة الأمن الإسرائيلية غير مُلزمة بإبلاغ الأشخاص بالسبب وراء الحظر الأمني. وللحصول على وظيفته الحالية، اضطر سامر إلى استخراج تصريح عمل زائف. "لقد كانت هذه هي الطريقة الوحيدة التي سيقبلني بها صاحب العمل. وبهذه الطريقة لا يتحمل [صاحب العمل] أي مساءلة حال إلقاء القبض علي".

"عدم وجود تصريح يعني أنني سجين. علق سامر على ظروف عمله قائلاً "تخيل رجل حر يختار أن يُسجن لكسب لقمة العيش" وحتى يظل بعيداً عن الأنظار، ينام سامر في المصنع مع ثمانية عمال آخرين في غرفة واحدة ويعود إلى المنزل لقضاء عطلة نهاية الأسبوع مرة واحدة في الشهر. "المصنع هو كل ما أعرفه عن جلجوليا. حيث أني أعمل وأكل وأنام داخل المصنع". تبدأ مناوبة سامر اليومية في الساعة 6 صباحاً وتنتهي في الساعة 9 مساءً، ويحصل على 8.88 دولاراً أمريكياً في الساعة. "إنه لمن الصعب حقاً أن تكون محاطاً بصوت الآلات على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وحُرِمَ من رؤية عائلتك أو أصدقائك. أشعر بالاكتئاب حقاً والشيء الوحيد الذي يبقيني مستمراً هو الراتب الذي اتقاضاه. هذا ما يبقينا جميعاً مستمرين في العمل هنا".

عُدي - لست بالشخص الذي يصعب إرضاؤه، حيث أني أقبل بأي وظيفة تُتاح أمامي.

عدي، شاب فلسطيني يبلغ من العمر 22 عاماً من مدينة يطا، جنوب الخليل، وهو الأصغر بين أفراد أسرته المكونة من 11 فرداً. وحتى يتمكن من مساعدة أسرته دخل عدي إسرائيل لأول مرة بشكلٍ غير قانوني عندما كان في الثانية عشرة من عمره. كان يعملُ راعياً للأغنام في السنوات الخمس الأولى، وغالباً ما كان يغيب عن منزله لعدة أشهر قبل عودته، وكان يعمل في مجال البناء وكعامل فردي منذ ذلك الحين.

يدفع عُدي مبلغ 44.40 دولاراً أمريكياً للمهرب لمساعدته على عبور الجدار الفاصل وإنزاله عند أطراف المدن والقرى الفلسطينية في إسرائيل. "أفضل وقت للعبور هو ما بين الساعة الواحدة والثانية صباحاً، حيث يكون عدد جنود الدوريات أقل عند الجدار الفاصل في ذلك الوقت. اخترقنا سياج الأسلاك الشائكة وسرنا إلى الغابة. عليك توخي الحذر بشكلٍ كبير لأن الجنود يتركون العديد من الفخاخ في الطريق. يطاردونك أحياناً في وسط الغابة مستخدمين الذخيرة الحية أو الرصاص المطاطي أو مسدسات الصعق. كل ما عليك أن تكون ذكياً ويقظاً وأن يحالفك الحظ بشكلٍ كبير".

وأضاف عُدي قائلاً "إن الأمر مخيف للغاية ولا سيّما أن الكثير مثلي يُلقى القبض عليهم. وقد يُصاب البعض برصاص الجيش الإسرائيلي وقد يلقى حتفه هناك". وعندما سُئل عُدي عما سيفعله إذا أُلقي القبض عليه، أجاب "سأنتظر قليلاً، ربما أسبوع أو نحو ذلك، وسأحاول العبور مرة أخرى. ماذا عساي أن أفعل؟ هذه هي الطريقة الوحيدة التي استطيع من خلالها كسب ما يكفي من المال لإعالة أسرتي والبدء في التخطيط للمستقبل وبناء منزل والزواج".

يتقاضى عُدي 59.20 دولاراً أمريكياً في اليوم بغض النظر عن ساعات أو نوع العمل. كان عُدي يعمل لمدة 10 ساعات أو أكثر في اليوم العادي.

وأضاف قائلاً " لست بالشخص الذي يصعب إرضاؤه، حيث أني أقبل بأي وظيفة تُتاح أمامي. ويُقصد بعدم استقرار العمال أنه يتعين عليهم الاعتماد على حسن نية أصحاب العمل للحصول على الأموال. "وفي كثير من الأحيان، بمجرد أن أنهي العمل المطلوب، يتملص صاحب العمل من دفع كامل المبلغ الذي اتفقنا عليه. وفي بعض الأحيان كانوا لا يريدون دفع أجري على الإطلاق. وفي حال إصراري على أخذ أجري، كانوا يهددونني باستدعاء الشرطة".

وفي الآونة الأخيرة أنهى عُدي هو وصديقه عملاً استمر لمدة ستة أسابيع. وقد اتفقا مع صاحب العمل على الحصول على مبلغ 2,959.87 دولاراً أمريكياً وقد حصلا على 1,183.95 دولاراً أمريكياً كدفعة مقدمة. "وفي نهاية المطاف، أعطانا صاحب العمل شيكين بمبلغ 887.96 دولاراً أميركياً لكل شيك. وعندما رفض البنك صرف الشيكات، أرسلنا صديقاً لطلب المال من صاحب العمل. قيل له أن يخبرنا أنه إذا أردنا العمل في تلك القرية مرة أخرى، فمن الأفضل أن نغلق أفواهنا ونتوقف عن المطالبة بباقي حقنا".

وأضاف عدي "يعرف أصحاب العمل مدى حاجتنا الشديدة للعمل، ولأننا نعمل بشكلٍ غير قانوني، يمكنهم التملص من الكثير من الأشياء والأيام الطويلة والظروف السيئة والأجور المنخفضة". وكعامل غير شرعي، يعرف عدي أنه الطرف الأضعف في جميع الأوقات. "إذا أراد [صاحب العمل] التخلص منا بدون أن يدفع أجورنا، يمكنه الاتصال بالشرطة والزعم بأننا متسللون. وبعدها، سيجري إلقاء القبض علينا". وحال إلقاء القبض على عُدي وهو يعمل بطريقة غير قانونية، فسيواجه العقوبة بالغرامة والسجن. "ليس بوسعنا أن نفعل شيئاً - لذا، فإن التنازل عن أموالنا أفضل من الوقوع في الأسر"

العمال الفلسطينيون في المستوطنات غير القانونية

دراسة متعمقة

داخل الضفة الغربية المحتلّة

يعيش أكثر من ثلاثة ملايين نسمة في الضفة الغربية المحتلّة التي تمتد على مساحة 5.655 كيلومتر مربع، حيث يمثل الفلسطينيون 86% من سكانها. أما الباقون فهم إسرائيليون يعيشون في مستوطنات غير قانونية بحسب القانون الدولي. بحلول عام 2019، كان هناك حوالي 427,000 مستوطناً إسرائيلياً يعيشون في 132 مستوطنة و124 بؤرة استيطانية في المنطقة 'ج' من الضفة الغربية.[66] بالإضافة إلى ذلك، يعيش حوالي 32,000 فلسطينياً وأكثر من 220,000 مستوطناً إسرائيلياً في القدس الشرقية المحتلّة.[67]

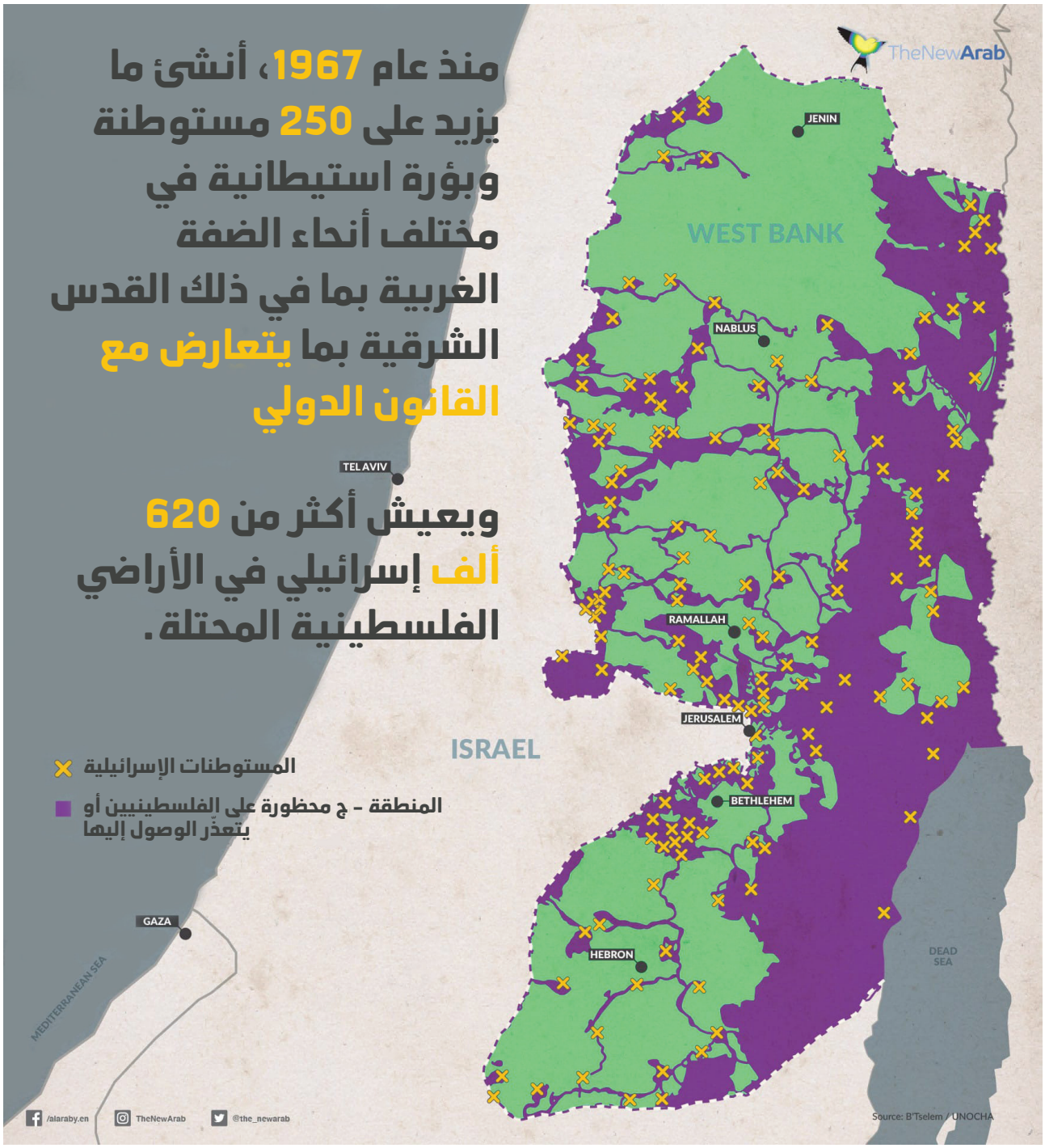

أعيد نشره بموافقة جريدة العربي الجديد www.alaraby.co.uk/english

على الرغم من عدم شرعيتها وإدانتها الدولية الواسعة النطاق، تواصل إسرائيل التوسع في بناء المستوطنات بلا هوادة وتهدد بإصرار بوضعها تحت سلطتها القضائية من خلال ضم مساحات شاسعة من الضفة الغربية.[68] وبحسب ما أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن الواقع على الأرض يؤكد على أن المستوطنات ما هي إلا "ضم فعلي للأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية".[69]

تستحوذ المستوطنات على مساحات شاسعة من الأراضي وتستضيف أنشطة تجارية كبيرة. أدرجت إسرائيل نحو سبعين في المائة من المنطقة (ج) في الضفة الغربية المحتلّة، الخاضعة للسيطرة الإدارية والعسكرية الإسرائيلية الكاملة، ضمن حدود المجالس المحلية للمستوطنات الإسرائيلية، وهي مخصصة لتوسيعها وممارسة نشاطها التجاري "ويحظر على الفلسطينيين تماماً استغلالها أو تنميتها".[70] وفي القدس الشرقية، جرى تخصيص 13% فقط من الأراضي للتنمية الفلسطينية "وكثير منها مبني بالفعل" [71] بينما جرى تخصيص 35% للتوسع الاستيطاني والباقي خُصِص كمحميات طبيعية وبنية تحتية عامة أو لم يُخطط له بعد. [72]

ترتبط المستوطنات ببعضها البعض من خلال نظام متطور من السكك الحديدية و800 كيلومتر من الطرق الالتفافية، مما يخلق استمرارية جغرافية تمكّن المستوطنين والبضائع من السفر بسرعة وبسلاسة بين المستوطنات والمدن داخل الخط الأخضر، وهو ما يحفز بدوره المستوطنات على زيادة التوسعات السكنية والتجارية.

واعتباراً من عام 2017، كان 65 كيلومتراً من الطرق الالتفافية للمستوطنين محظورة على الفلسطينيين.[73] تقسم المستوطنات غير القانونية والبنية التحتية المصاحبة لها والجدار الفاصل، بالإضافة إلى نقاط التفتيش الدائمة و "الطيارة"، المجتمعات الفلسطينية إلى 227 منطقة معزولة ومنفصلة، وتعيق وبشكلٍ مباشر التنمية الاقتصادية للأرض الفلسطينية المحتلّة وقدرتها على خلق فرص عمل لائقة.[74]

تعمل المستوطنات غير القانونية وسكانها والبنية التحتية المرتبطة بها على تغيير التركيبة السكانية للأراضي الفلسطينية المحتلّة، مما يهدد حق الفلسطينيين في تقرير المصير ويرتبط بانتهاكات حقوق الإنسان المدمرة، والتي تؤثر على كل جانب من جوانب الحياة الفلسطينية، بما في ذلك حقهم في الحرية والأمن الشخصي، والحق في عدم التمييز وحرية التنقل والحق في الحياة الأسرية والصحة والتعليم والعمل اللائق والحياة الكريمة.[75] في الوقت الذي تجني فيه شركات المستوطنين والشركات المشاركة في توسيعها وصيانتها عائدات كبيرة، فإنها تحول وبشكلٍ مباشر دون أي احتمال للتنمية الاقتصادية الفلسطينية والقدرة على خلق وظائف لائقة.

المكاسب والخسائر: تكلفة المستوطنات غير القانونية

وفي عام 2014، قدّر البنك الدولي أن تكلفة احتلال المنطقة (ج)، والقيود على الحركة والتجارة، تصل إلى خسارة قدرها 35% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، أي ما يعادل نحو 3.4 مليار دولار أمريكي، وأنه في حال انتهاء الاحتلال، فسترتفع نسبة العمالة بنحو 35%.[76] يعمل نحو 23,000 فلسطيني في المستوطنات غير القانونية والمزارع الزراعية والمناطق الصناعية المرتبطة بها.[77]

على الرغم من أن الأجور قد تكون أعلى من تلك الموجودة في أجزاء أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلّة، فإن ظروف العمل في المستوطنات استغلالية وغير مستقرة. تخضع ظروف عمل العمال الفلسطينيين في المستوطنات لعدم اليقين القانوني. على الرغم من أن المحكمة العليا في إسرائيل حكمت في عام 2007 بتنظيم العلاقات بين العمال الفلسطينيين وأرباب العمل الإسرائيليين بمقتضى قوانين العمل الإسرائيلية، مما يستوجب حصول العمال الفلسطينيين على نفس الحقوق التي يتمتع بها العمال الإسرائيليون، إلا أن هناك تساهل في تطبيق هذا الحكم- الذي ترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية الاتفاق على خلاف ذلك - ويجري توظيف العمال بشكلٍ عام بموجب قانون العمل الأردني لعام 1967 الذي يتضمن الحد الأدنى من الحماية.[78] ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، فإن تطبيق قرار عام 2007 "لا يزال محدوداً، حيث جرى تمديد جوانب معينة فقط، مثل الحد الأدنى للأجور، من خلال أوامر عسكرية" [79]

مكّن الحكم العمال من التماس العدالة من خلال محاكم العمل. أدت الانتصارات القانونية بدورها إلى تحسينات في اختيار أماكن العمل. ومع ذلك، يتردد العمال الفلسطينيون في المطالبة بحقوقهم في المحكمة خوفاً من الانتقام، بالإضافة إلى العوائق المالية والقانونية. لا تُجري إدارة الهجرة والجنسية أي عمليات تفتيش ولا تراقب وزارة العمل الإسرائيلية ظروف العمل والسلامة في المستوطنات، بدعوى أنها تقع خارج نطاق اختصاصها القانوني.[80] يشجع غياب الرقابة أصحاب العمل على خفض التكاليف من خلال بيئة عمل استغلالية وغير آمنة.

تسهل الشركات الإسرائيلية والدولية الاحتلال الإسرائيلي وتستفيد من جميع جوانبه.[81] تشارك الشركات بشكلٍ كبير وتحقق أرباحاً من تسهيل إنشاء وصيانة والتوسع والجدوى الاقتصادية لمشروع الاستيطان. تتعدد أوجه تواطؤ الشركات مع المشروع الاستيطاني الإسرائيلي وتتراوح بين:

- يفسح التورط في مصادرة الأراضي وعمليات الهدم المجال أمام المستوطنات وتطوير البنية التحتية المرتبطة بها؛
- تمويل وتنفيذ بناء المستوطنات؛
- تقديم الخدمات للمستوطنات وبالتالي ضمان استدامتها؛
- تعمل بعض هذه الشركات خارج المستوطنات مباشرةً وتدر أرباحاً لشركات المستوطنين والاقتصاد الإسرائيلي ككل.

مركز الأبحاث الإسرائيلي "من يربح"، والمعني بفضح تواطؤ الشركات مع الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والسورية وانتهاكات الحقوق، يسرد أكثر من 400 شركة إسرائيلية ودولية متورطة في مشروع الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني.[82] في شباط/فبراير 2020، نشر مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قاعدة بيانات محدودة تضم 112 شركة منخرطة في أنشطة في الأراضي الفلسطينية المحتلّة "أثارت مخاوف معينة تتعلق بحقوق الإنسان"،[83] على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس حقوق الإنسان 36/31، المعتمد في 24 أذار/مارس 2016.

إن تراكم أرباح الشركات الإسرائيلية والمتعددة الجنسيات مرهون بعرقلة التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وضم الأراضي ونهب الموارد الطبيعية الفلسطينية. علاوة على ذلك، تستفيد الشركات وتُحَفَز على العمل خارج المستوطنات بسبب توافر العمالة الفلسطينية الرخيصة والدعم الإسرائيلي المباشر.[84]

التعامل مع المستوطنات: مستوطنات غير قانونية بحسب القانون الدولي

تكتسي جميع المستوطنات الإسرائيلية بعدم الشرعية بموجب القانون الدولي. تحظر لائحة لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة بناء المستوطنات تحت الاحتلال وتعتبرها جرائم حرب.[85] ومن خلال العديد من القرارات، يواصل مجلس الأمن الدولي الدعوة إلى انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي المحتلّة (بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري).[86] كما أكد الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن بناء جدار الفصل على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة.[87]

في عام 2014، أكدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن المستوطنات الإسرائيلية "تشمل جميع الهياكل والعمليات المادية وغير المادية التي تشكل وتمكّن وتدعم إنشاء وتوسيع وصيانة المجتمعات السكنية الإسرائيلية خارج الخط الأخضر لعام 1949[88] في الأراضي الفلسطينية المحتلّة".[89] وعليه، يكتسي التعامل التجاري مع المستوطنات أو أي شكل من أشكال الدعم المالي لاقتصاد الاحتلال بشكلٍ عام انتهاكاً للقانون الدولي. خلصت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تقريرها لعام 2018 عن المؤسسات التجارية المرتبطة بالاحتلال إلى ما يلي:

> ""وبالنظر إلى ثِقل الإجماع القانوني الدولي في ما يتعلق بالطبيعة غير القانونية للمستوطنات نفسها، والطبيعة المنهجية والمعممة للأثر السلبي على حقوق الإنسان الذي تسببه، فمن الصعب تخيل سيناريو يمكن أن تنخرط فيه شركة ما في الأنشطة المُدرجة بطريقة تتفق مع المبادئ التوجيهية والقانون الدولي." [90]

تقر مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان لعام 2011 بأن تتحمل جميع الشركات، بغض النظر عن الحجم أو الصناعة أو الموقع أو الملكية أو الهيكل القانوني، مسؤولية إجراء العناية الواجبة لتحديد ومنع وتخفيف الآثار والانتهاكات السلبية لحقوق الإنسان للقانون الإنساني الدولي عبر سلسلة التوريد الخاصة بهم. لا بُدّ للشركات "تجنب التسبب أو المساهمة في الآثار السلبية لحقوق الإنسان من خلال أنشطتها الخاصة ومعالجة هذه الآثار عند حدوثها". إذا لم تستطع الشركة ضمان وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، فعليها الامتناع عن التورط في هذا الإجراء. والأهم من ذلك، أن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة تعالج مسألة العمليات التجارية في المناطق المتضررة

من النزاع، والتي تشمل حالات الاحتلال. في مثل هذه المناطق، تقر المبادئ التوجيهية بأن "الدول المضيفة"، مثل إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، قد تكون غير قادرة على حماية حقوق الإنسان بسبب تورطها في الانتهاكات أو عدم إنفاذها. في مثل هذه الحالات، تتحمل "دول الموطن" للشركات مسؤولية مساعدة الشركات وإسرائيل على حد سواء لضمان عدم تورط الأعمال في انتهاكات حقوق الإنسان.[91]

علاوة على ذلك، وبتوجيه من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن السلوك التجاري المسؤول، فإن مستثمري المؤسسات، حتى بوصفهم مساهمين كأقلية، لديهم علاقة تجارية مع شركات مُدرجة ضمن محافظهم، مما قد يعني أنهم مرتبطون مباشرة بالآثار السلبية. من المتوقع أن يبذل المستثمرون العناية الواجبة لتجنب ومعالجة التورط في انتهاك القانون الدولي والتزاماتهم الخاصة بحقوق الإنسان.

خصخصة الاحتلال: الحوافز المقدمة للشركات داخل المستوطنات

تستفيد الشركات الموجودة في المستوطنات والمناطق الصناعية من وفرة الأراضي والموارد الطبيعية المتاحة من خلال السياسات العسكرية الإسرائيلية وتخفض التكاليف من خلال الاستغلال الجماعي للعمال الفلسطينيين.

بالإضافة إلى ذلك، تستفيد هذه الشركات من مجموعة من السياسات والإعانات الحكومية الإسرائيلية المعنية بتشجيع التنمية الاقتصادية للمستوطنات من خلال الشركات الإسرائيلية والدولية الخاصة. جرى تصنيف حوالي 90 مستوطنة إسرائيلية على أنها "منطقة ذات أولوية وطنية" (NPA). تستفيد الشركات الكائنة في المناطق المصنفة على أنها ذات أولوية وطنية من التخفيضات في أسعار الأراضي والإيجارات، وتخفيضات ضريبية تصل إلى 50% وتعويضات في حالات فقدان الدخل الناتج عن الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو المقاطعات التجارية.[92] على سبيل المثال، يتراوح إيجار الشهر للمتر المربع في المنطقة الصناعية بمستوطنة بركان بين 5 دولارات و7 دولارات أمريكية. في المقابل، يبلغ إيجار المتر المربع في المنطقة الصناعية في بيت شيمش 10.36 دولاراً أمريكياً كحد أدنى، وعلى رأسها 2.37 دولاراً أمريكياً للرسوم الإدارية.[93] في منطقة عطروت الصناعية (القدس الشرقية المحتلّة)، يجري تحصيل ضريبة البلدية من قبل بلدية القدس، وتبلغ حوالي 21.90 دولاراً أمريكياً للمتر المربع للمبنى الصناعي مقارنةً بمبلغ 27 إلى 36 دولاراً أمريكياً للمتر المربع في أجزاء أخرى من القدس.[94]

بالإضافة إلى ذلك، تتلقى الشركات في المناطق المصنفة ذات أولوية وطنية منحاً سخية لتطوير البنية التحتية. على سبيل المثال، في عام 2019، قدمت الحكومة منحة بمبلغ 1.98 مليار دولار أمريكي إلى شركة الحياكة الأمريكية المحدودة لإنشاء مصنع في منطقة بركان الصناعية، بالضفة الغربية المحتلّة. كما منحت الحكومة الشركة الإسرائيلية إم هيتا المحدودة (Em Hitah Ltd.) مبلغاً وقدره 11.84 مليون دولار أمريكي لتوسيع مصنعها في المنطقة الصناعية عطروت، في القدس الشرقية المحتلّة.[95]

علاوة على ذلك، جرى إصلاح القوانين واللوائح الإسرائيلية المحلية للضغط على الشركات لخدمة المستوطنات والمستوطنين. في عام 2017، عدلت إسرائيل قانون حماية المستهلك (1981)، مما جعل الشركات التجارية تعلن بوضوح قبل إتمام الصفقة إذا كانت غير قادرة أو غير راغبة في تقديم الخدمات للمستوطنات. كما جرى تعديل قانون الخدمة والدخول إلى أماكن الترفيه والأماكن العامة (2000) في عام 2017 ليشمل مكان إقامة المستهلك كأُسس غير قانونية للتمييز. ينطبق القانون على جميع الشركات (حتى الخاصة) التي تقدم خدمات عامة مثل النقل والاتصالات.[96]

الصورة بعدسة: دايفيد ماك ليناتشان موقع أنسبلاش للصُور

السياح في المستوطنات:
شركة إير بي إن بي (Airbnb) وبوكينغ (Booking.Com) وتريب أدفايزر (TripAdvisor)

دخل أكثر من 4 ملايين سائح إسرائيل في عام 2018، مُدّرين نحو 6.51 مليار دولار أمريكي من العائدات. وفقاً لمسح السياحة الوافدة لعام 2018 الذي أجرته وزارة السياحة الإسرائيلية، فإن 24.3% من السائحين أدرجوا الحج على أنه الهدف الأساسي لزيارتهم. يشير هذا إلى أن الأراضي الفلسطينية المحتلّة، الغنية بالتراث الثقافي والمعالم التاريخية والمواقع الدينية، والقدس الشرقية وبيت لحم على وجه الخصوص، كانت وجهات رئيسية للسياح.[97]

إدراكاً للفرصة المالية الهائلة للأرض الفلسطينية المحتلّة، تنفذ إسرائيل استراتيجية مزدوجة ممثلة في: استثمار مكثف في المؤسسات السياحية الإسرائيلية خارج الخط الأخضر وتقييد النشاط وتقويض تنمية صناعة السياحة الفلسطينية.[98] على سبيل المثال، في عام 2017، أرسلت الخطوط الجوية الإسرائيلية رسالة رسمية إلى وكالات السياحة تحثها فيها على عدم حجز زيارات ليلية لعملائها الأجانب وللمجموعات السياحية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، وفي بيت لحم على وجه الخصوص.[99]

أدى التوسع في السياحة الرقمية ومنصات الحجز عبر الإنترنت إلى فتح السوق بشكلٍ أكبر أمام شركات مثل إير بي إن بي (Airbnb) وبوكينغ (Booking.com) وتريب أدفايزر (TripAdvisor) لتحقيق أرباح أكبر من قطاع السياحة في إسرائيل. تعرض هذه الشركات عقارات للإيجار في مختلف المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية والقدس الشرقية على حساب قطاع السياحة الفلسطيني

وهكذا، وفي حين استحوذ قطاع السياحة الفلسطيني على حوالي 13% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1966، فقد ساهم بحلول عام 2010 بنسبة 0.6% فقط[100] ووظف 5% فقط من القوى العاملة في عام 2019.[101] وتعد شركات مثل إير بي إن بي (Airbnb) وبوكينغ (Booking.com) وتريب أدفايزر (TripAdvisor) وغيرها متواطئة في الشلل الممنهج لقطاع السياحة الفلسطيني، والحفاظ على المستوطنات ودفع المزيد من الفلسطينيين للعمل في إسرائيل والمستوطنات.

الصورة بعدسة: عصام ريماوي - وكالة الأناضول عبر وكالة فرانس برس

المزارع الزراعية في المستوطنات:
هاديكلايم – مجموعة مزارعي التمور في إسرائيل المحدودة.

تحقق الصادرات الزراعية الإسرائيلية أرباحاً كبيرة. في عام 2018، حقق القطاع الزراعي في إسرائيل حوالي 9.03 مليار دولار أمريكي، منها 1.18 مليون دولار أمريكي من الصادرات، بشكلٍ أساسي إلى البلدان الأوروبية (بما في ذلك المملكة المتحدة).[102] تُزرع الكثير من المنتجات الإسرائيلية المصدرة في الضفة الغربية المحتلّة. ويُستهدف وادي الأردن بشكلٍ خاص بأرضه الخصبة ومناخه الملائم، والذي كان يُعرف سابقاً باسم "سلة الغذاء الفلسطينية".

يقع وادي الأردن في الجزء الشرقي من الضفة الغربية، ويمثل 28.5% من مساحته ويضم 87% من الأراضي الخصبة في الأراضي الفلسطينية المحتلّة. يعيش أقل من 12.500 مستوطن في 30 مستوطنة و18 بؤرة استيطانية، ويسيطرون على 86% من أراضي الوادي ويزرعون مساحة تبلغ 3.200 هكتار.[103] بالإضافة إلى التمتع بإمكانية الوصول إلى الأراضي الخصبة، يمتلك المزارعون من المستوطنين إمدادات وفيرة من المياه ويستخدمون المياه بمعدل 18 ضعفاً مما يستخدمها الفلسطينيون في المنطقة نفسها.[104] واتهمت منظمة العفو الدولية إسرائيل بحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى المياه "كوسيلة للطرد من ديارهم".[105]

تدر الأعمال الزراعية غير القانونية للمستوطنين مبلغاً وقدره 147.99 مليون دولار أمريكي من الأرباح السنوية وهي مصدر رئيسي لتوظيف المستوطنين. في الآونة الأخيرة، يعمل حوالي 30% من سكان الوادي المستوطنين بشكلٍ مباشر في القطاع الزراعي، بينما يعمل 30% إضافياً في القطاعات ذات الصلة مثل التعبئة والتغليف والنقل.[106] تعتبر الأعمال التجارية الاستيطانية والموجهة للتصدير وزراعة النخيل مربحة بشكلٍ خاص. وفقاً لوزارة الزراعة والتنمية الريفية الإسرائيلية، يجري تصدير 70% من محصول النخيل، مما يدر أرباحاً سنوية تبلغ 118.39 مليون دولار أمريكي. ووفقاً للوزارة نفسها، تقع 38% من أشجار النخيل الإسرائيلية في وادي الأردن، حيث يُزرع الصنف الرئيسي وهو تمر المجهول (بياروم). تهيمن تمور المجهول الإسرائيلية على نسبة تتراوح من 65% إلى 75% من السوق العالمية.[107]

تعد شركة هاديكلايم واحدة من الشركات الرائدة في مجال تسويق التمور في إسرائيل، والمورد الرئيسي لتمور المجهول على نطاق عالمي.[108] تحصل الشركة على التمور من المستوطنات بما في ذلك تومر وبيت هعارة ولديها منشأة للتعبئة في مستوطنة الجلجال. هذا وقد وثقت مجموعة كوروبوريت أوكيوبيشن البحثية اضطلاع شركة هاديكلايم بتسمية مضللة وممنهجة للمنتجات على أنها "مصنوعة في إسرائيل".[109] ينتهك التوسيم المضلل للمنتج المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي لعام 2015 بشأن وضع العلامات على المنتجات الناشئة من المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة والجولان السوري المحتل. تنص المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي على أن وضع العلامات على البضائع المستوردة إلى الاتحاد الأوروبي "يجب أن يكون صحيحاً وغير مضلل" وبالتالي لا بُدّ أن يتضمن الكلمات "مستوطنات إسرائيلية" ولا يمكن وسمها تحت عبارة "صُنِع في إسرائيل".[110]

أدت سياسات الاحتلال الإسرائيلي والصناعة الزراعية في المستوطنات إلى تدهور حاد في قطاع الزراعة في الأراضي الفلسطينية المحتلّة وقدرته على توفير فرص العمل للفلسطينيين. وفي عام 2019، كان 6.1% فقط من القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلّة تعمل في القطاع الزراعي، مقارنةً بنحو 40% في عام 1970.[111] مقارنةً بنحو 40% في عام 1970.[112] عانى أكثر من 80,000 فلسطيني يعيشون في الوادي من فقدان 50% من أراضيهم المزروعة، وهم الفئة الأكثر فقراً في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، ويواجهون تهديداً وشيكاً بالتهجير القسري.[113]

أدى انهيار الاقتصاد الزراعي في الوادي إلى بطالة جماعية أدت بدورها إلى إعادة التوطين القسري في المناطق الحضرية القريبة في المناطق "أ" و "ب". لم يكن هناك أي خيار أمام العديد ممن بقوا في أماكنهم سوى العمل كعمالة رخيصة لدى المستوطنين الإسرائيليين، وغالباً ما يعملون في الأراضي المصادرة التي كانت مملوكة لعائلاتهم من ذي قبل.[114] يعمل المئات من الأطفال الفلسطينيين وحوالي 5000 امرأة فلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، حيث يعمل 45% منهم بالزراعة.[115] ما من اتصال مباشر مع أصحاب العمل من المستوطنين، مما يجعل العمالة الفلسطينية عرضة لظروف العمل السيئة وعدم اليقين الوظيفي والابتزاز المالي والتعرض للإساءة الجسدية واللفظية.

الصورة بعدسة: أحمد غرابلي من وكالة فرانس برس

الإنتاج الصناعي بالمستوطنات:
جنرال ميلز إسرائيل/شركة مصانع أفغول 1953 المحدودة.

توجد 19 منطقة صناعية عاملة تقع في أو بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية المحتلّة والقدس الشرقية. تشغل هذه المناطق الصناعية ما يزيد عن 602.7 هكتار من الأراضي.[116] وتستغل البطالة المتفشية في المجتمعات الفلسطينية المجاورة والإعانات الحكومية وحرية الحركة التي يسهلها نظام معقد من الطرق الالتفافية. تضم المناطق الصناعية مجموعة واسعة من الشركات الإسرائيلية الموجهة للتصدير وعدداً أقل من الشركات الدولية. وتشكل هذه المناطق الركيزة الأساسية لاقتصاد الاحتلال وتساهم في التنمية الاقتصادية للمستوطنات.

تستعرض الشركات والساسة الإسرائيليون المناطق الصناعية بنوع من السخرية باعتبارها جزءاً من إطار "السلام الاقتصادي" من خلال توفير فرص العمل وكونها ساحات للتفاعل بين العمال الفلسطينيين والإسرائيليين. زعم شراغا بروش، رئيس اتحاد المصنّعين في إسرائيل، أن "توظيفهم [العمال الفلسطينيين] يساعد على تحقيق الأمن في المنطقة ويدعم السلام الاقتصادي."[117] ولكن قوبل هذا الادعاء بالرفض من قِبل تقرير مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لعام 2018 [118] بدليل أن حوالي 82% من العمال الفلسطينيين سيتركون عملهم في المستوطنات إذا كان لديهم خيار آخر.[119]

علاوة على ذلك، تعمل المناطق الصناعية كوسيلة "للضم المالي" الذي يدعم صراحة الضم الجغرافي المتنامي باستمرار. تشير الأرقام التي نشرتها وزارة الاقتصاد الإسرائيلية إلى أن نسبة صغيرة من المناطق الصناعية الاستيطانية مبنية بالكامل، إلا أن ما بين 50 إلى 70% من طاقتها غير مستخدمة. على سبيل المثال، في منطقة بارون الصناعية، بالقرب من مستوطنة شافي شومرون شمال الضفة الغربية، يوجد نحو 35.7 هكتاراً شاغرة و8.2 هكتار قيد الاستخدام.[120] على الرغم من ندرة استخدام المناطق الصناعية القائمة، سمحت الحكومة الإسرائيلية ببناء مناطق صناعية جديدة، وتستحوذ على 530 هكتاراً إضافياً من الأراضي الفلسطينية.[121]

العمال الفلسطينيون في إسرائيل

دراسة متعمقة

العمل داخل إسرائيل: الحاجة إلى الوظائف والعمال

دخل العمال الفلسطينيون من الأراضي المحتلّة إلى إسرائيل بحثاً عن عمل منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة عام 1967. ومنذ ذلك الوقت، لم يشكّل العمال الفلسطينيون سوى مجموعة من العمالة الرخيصة والمُستغَلة التي يستخدمها أرباب العمل الإسرائيليين لتخفيف النقص في العمالة اليدوية في السوق المحلية وزيادة الأرباح من خلال الأجور المنخفضة وظروف العمل المتدنية والحرمان من المزايا الاجتماعية.

يعتمد قطاع البناء الإسرائيلي، على وجه الخصوص، على العمالة الفلسطينية والعمال الأجانب بشكلٍ متزايد. يشكل الفلسطينيون الذين يحملون تصاريح عمل أكثر من 22% من القوى العاملة في البناء الإسرائيلية البالغة 272,000 عامل.[122] بالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن حوالي 14000 عامل في القطاع يعملون بدون تصاريح.[123] ينتج العمال الفلسطينيون حوالي 66% من مساهمة القطاع السنوية البالغة 23.68 مليار دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل.[124]

تزيد القيود المحلية والدولية على الحركة خلال جائحة كوفيد-19 من اعتماد إسرائيل على العمال الفلسطينيين في قطاع البناء. ووفقاً لاتحاد البنائين الإسرائيليين، تقلصت أعمال القطاعات نتيجة للنقص في عمال البناء الفلسطينيين، وبحلول منتصف نيسان/أبريل 2020، كان 35% فقط من القطاع نشطاً بالكامل.[125] في تصريحات سابقة، أشار الاتحاد إلى أن غياب العمال الفلسطينيين يمكن أن يؤدي إلى خسارة شهرية تُقدر بنحو 1.35 مليار دولار أمريكي وتعطيل توظيف أكثر من 125,000 إسرائيلي، مما يؤدي إلى ممارسة ضغوط كبيرة على الحكومة الإسرائيلية للترتيب لاستمرار دخولهم إلى إسرائيل.[126]

عمل حوالي 110,000 فلسطيني في إسرائيل في عام 2019.[127] وقد جرى تنظيم اندماج العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي بموجب قرار من مجلس الوزراء في عام 1970. ومن حيث المبدأ، أوضح القرار أن العمال الفلسطينيين سيعملون في نفس ظروف العمال الإسرائيليين وسيتمتعون بنفس الحقوق الواردة في قوانين العمل الإسرائيلية.

وقد جرى وضع المزيد من اللوائح كجزءٍ من بروتوكول باريس لعام 1994، المرفق الاقتصادي لاتفاقات أوسلو، وإدخال نظام التصاريح ووضع آليات لسلامة العمال والحصول على الحقوق الاجتماعية. نصّ البروتوكول على ضرورة دفع أجور العمال الفلسطينيين إليهم مباشرة من قبل أرباب العمل، في حين أن الاستحقاقات الاجتماعية سيجري جمعها وتحويلها من قبل سلطة السكان والهجرة. وسيُدرج العمال الفلسطينيون أيضاً في اتفاق المفاوضة الجماعية لعام 2010 لصناعة البناء، والذي ينطبق بموجب أمر توسعي على جميع العمال وأصحاب العمل في الصناعة.[128]

ومع ذلك، لم تتضمن اللوائح وقرارات الحكومة الإسرائيلية ما يضمن حصول العمال الفلسطينيين على حقوقهم ويحفظ لهم كرامتهم أثناء العمل. يستغل أرباب العمل الإسرائيليون التساهل الصارخ في تطبيق القانون واعتماد العمال على سوق العمل الإسرائيلي لحرمانهم من حقوقهم وأجورهم.

نظام تصاريح العمل ودور سماسرة العمال

يؤدي اعتماد العمال الفلسطينيين على نظام تصاريح يربطهم بصاحب عمل إسرائيلي معين إلى تعرضهم وبشكلٍ خاص للاستغلال من قبل أصحاب العمل والابتزاز من قبل جهاز الأمن الإسرائيلي.

وسهل هذا النظام أيضاً من ظهور "السوق السوداء" في تجارة التصاريح، حيث تعمد الشركات الإسرائيلية التي مُنحت تصاريح إلى بيعها للعمال أو الوسطاء الفلسطينيين الذين يبيعونها بدورهم بربح للعمال اليائسين لكسب قوتهم. تنتشر سمسرة التصاريح على نطاق واسع حيث يحصل نحو 45% من أصل 94.254 عاملاً لديهم تصاريح (42.501 عامل) على العمل من خلال السماسرة، مما يدر أرباحاً هائلة: بلغت إجمالي هذه الأرباح نحو 119 مليون دولار أمريكي في عام 2018 بمتوسط 242.94 دولاراً أمريكياً لكل تصريح يجري بيعه. تنتشر السمسرة في التصاريح في كافة القطاعات، ومع ذلك، تُباع أغلب (75.7%) هذه التصاريح لعمال البناء (32.155 عاملاً).[129]

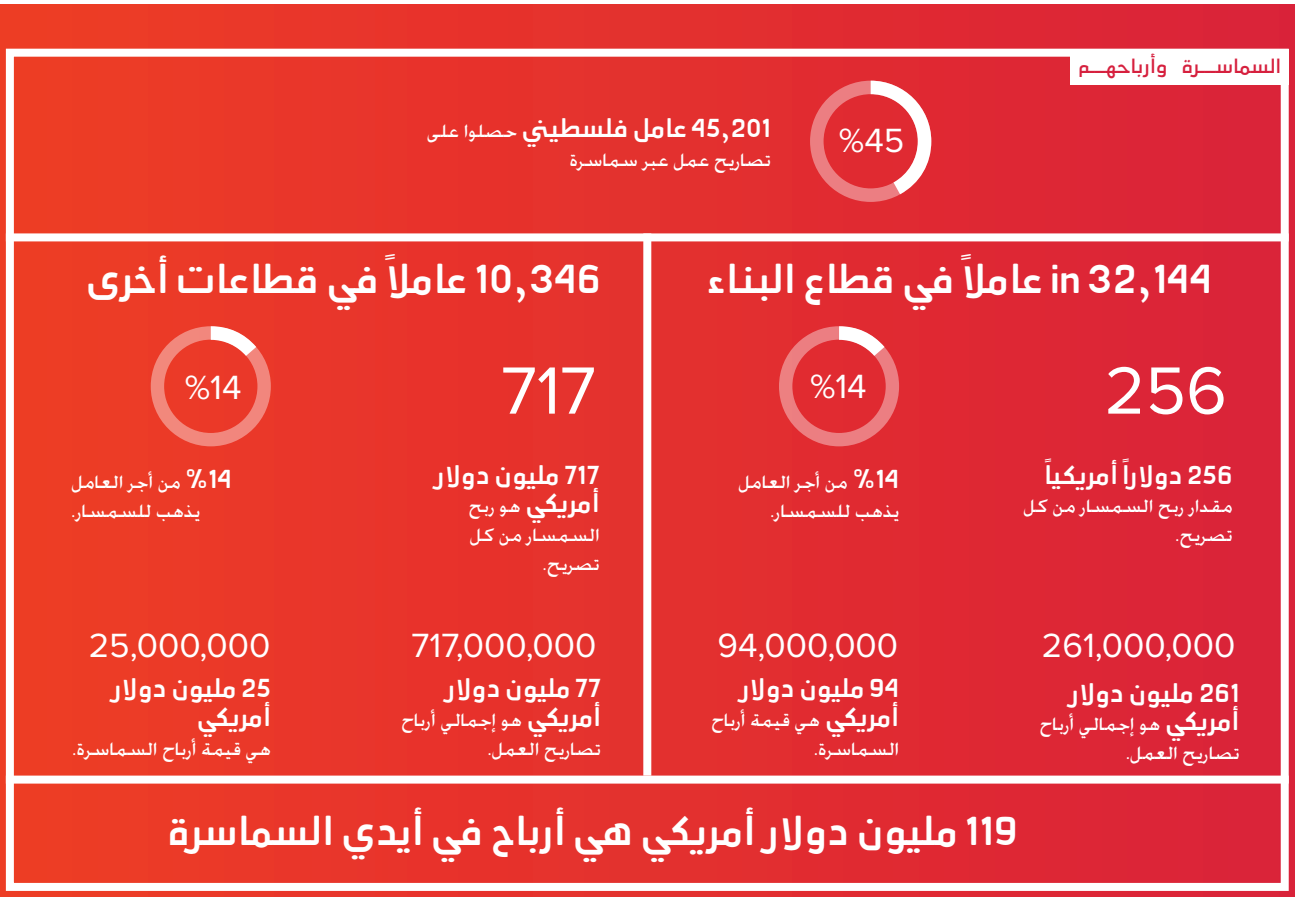

على الرغم من أن البيانات المتاحة لا تسمح بإجراء تحليل مفصل، تشير منظمات العمال الإسرائيلية إلى أن تداول التصاريح أكثر انتشاراً للعمل في إسرائيل عنه من المستوطنات. ويعود ذلك إلى عدم وجود حصص حكومية على التصاريح في المستوطنات.[130] تكلّف التصاريح الشهرية العمال ما بين 591.27 دولاراً أمريكياً و739.9 دولاراً أمريكياً، مما يحرمهم من أجور مناسبة، حتى عندما يتقاضون الحد الأدنى من أجر الساعة. على الرغم من فرض عبء مالي ثقيل على العمال، فإن التصاريح لا تضمن حصول العمال على العمل. يجري مقايضة اثنان وسبعون في المائة من العمال الذين يشترون تصاريحهم إما بين أصحاب العمل (ما يتركهم من دون معرفة واضحة بهوية صاحب العمل أو بطاقة العمل) أو يضطرون إلى العثور على عمل بشكلٍ مستقل، غالباً على أساس غير منتظم.[131]

يدفع عدم وجود البديل العمال إلى شق طريقهم إلى العمل وقبول أي وظيفة يمكنهم العثور عليها. وفقاً لمنظمة العمل الدولية، "يحقق السماسرة أرباحاً طائلة على حساب العمال اليائسين الذين يضطرون إلى القبول بظروف عمل أسوأ من أقرانهم".[132] يعاني جميع العمال الفلسطينيين من الحرمان من الحقوق الاجتماعية والحماية، ولكن يتعرض العمال الذين يدفعون مبالغ مالية نظير الحصول على عمل لمزيد من المخاطر. حيث يحصل 41.23% منهم فقط على إجازة سنوية مدفوعة الأجر، بينما يحصل 11.2% منهم فقط على إجازة مرضية مدفوعة الأجر. ناهيك عن كون أصحاب العمل أنفسهم سماسرة لديهم حافز مالي لإخفاء بيانات الأجور وساعات العمل بُغْيَة تقليل المدفوعات الإلزامية الخاصة بالاستحقاقات الاجتماعية.[133]

في عام 2016، وافقت الحكومة الإسرائيلية على خطة إصلاح لنظام التصاريح في محاولة للحد من تداول التصاريح، بما في ذلك تمكين العمال من التنقل بين أصحاب العمل في نفس القطاع، ودفع الأجور من خلال التحويلات المصرفية وتطوير منصة على الإنترنت لطلب التصاريح والتواصل بين العمال وأصحاب العمل الإسرائيليين بعد حصول العمال على تصريح أمني وخضوعهم للتدريب. وبالفعل فإن تطبيق إدارة الهجرة والجنسية، المُسمى "المُنسق"، قيد التشغيل لكنه يفتقر إلى عنصر المطابقة، وقد واجه انتقادات بالفعل لانتهاكه حق العمال في الخصوصية بالإضافة إلى زيادة المراقبة. جرى إطلاق تجربة في منطقة عطروت الصناعية في مارس 2019 حيث سُمح للعمال بالتنقل بين أصحاب العمل، وكان قطاع البناء هو التالي.[134] ومع ذلك، كان تنفيذ الإصلاحات الكاملة بطيئاً، وأرجأت القرارات الحكومية الإسرائيلية المتعاقبة التنفيذ إلى تغييرات في نظام التصاريح.[135]

على الرغم من الإصلاحات المعلنة وحظر السلطة الفلسطينية لتجارة التصاريح[136] تستمر هذه الأعمال السرية والاستغلالية بلا هوادة. في الواقع، تتزايد السوق السوداء في مجال سمسرة التراخيص. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد ارتفع عدد العمال الذين اشتروا تصاريحهم عبر سماسرة غير شرعيين بين الربعين الأول والرابع من عام 2019 من 40.3% إلى 49.2%.[137]

خليل - تكلفة العمل في إسرائيل

لأكثر من عامين، عمل خليل البالغ من العمر 25 عاماً من طولكرم، سباكاً في شركة شابير للهندسة والصناعة، وهي شركة إسرائيلية تعمل في البناء وتطوير البنية التحتية، وتقع في حريش بشمال إسرائيل، لبناء شقق سكنية. حصل خليل على شهادة جامعية في إدارة التصنيع. عندما لم يتمكن من العثور على وظيفة في مجاله، بدأ خليل مزاولة أعمال السباكة غير المستقرة، حيث يعمل أياماً ويمكث أخرى بلا عمل. دفع انخفاض الأجور وقلة الوظائف خليل للبحث عن عمل في إسرائيل. "في بعض الأيام، كنت أعود إلى المنزل وفي جيبي 44.39 دولاراً فقط وفي أيام أخرى، كنت أعود إلى المنزل وأنا خالي الوفاض".

بعد أن أكمل فترة اختبار مدتها عام واحد، عرض عليه المقاول تصريحاً شريطة تقاسم تكاليف التصريح البالغة 739.07 دولاراً أمريكياً. وافق خليل على العرض، حيث يتقاضى 103.47 دولاراً أمريكياً في اليوم ويعمل بمعدل ثماني ساعات يومياً لمدة 20 يوماً في الشهر. ومع ذلك، وبمجرد إصدار التصريح، ألغى المقاول الاتفاق وخصم المبلغ بالكامل من أجر خليل الشهري". لقد وعدني [المقاول] بأننا سنتحمل معاً تكلفة التصريح، لكنه الآن يقتطع 739.09 دولاراً أمريكياً من راتبي. لقد خدعني والآن أنا محاصر. ليس لدي خيار سوى أن أدفع كل المبلغ وأن أعمل لديه". يتبقى لخليل بعد دفع تكلفة التصريح والاستحقاقات الاجتماعية والتأمين والخصومات الضريبية، بالإضافة إلى تحمله نفقات سفر تبلغ حوالي 147.82 دولاراً أمريكياً، راتباً شهرياً أقل من 1000 دولار أمريكي.

ليس لدى خليل عقد مكتوب مع صاحب العمل، وعلى الرغم من أنه يعمل 20 يوماً في المتوسط، إلا أن أيام العمل الفعلية والأجور غير ثابتة. "أحياناً يتصل بي المقاول ليلاً ويخبرني ألا أذهب إلى العمل في الصباح لأن الموقع غير مجهز للعمل اليوم، وقد يكون يوماً ممطراً فلا استطيع الذهاب للعمل. وبالطبع، لا نعمل في الأعياد اليهودية كذلك". تشكل الأجور المنخفضة التي يتقاضاها خليل وتلك التخفيضات التعسفية لأيام العمل والأجور انتهاكاً مباشراً للاتفاقية الجماعية لقطاع البناء. وبموجب الاتفاقية، لا بُدّ من بلوغ الحد الأدنى للأجر الشهري لعامل البناء مبلغ 1,656.03 دولاراً أمريكياً، وإذا طلب صاحب العمل من العامل عدم الذهاب إلى موقع العمل بسبب الظروف الجوية، فسيحصل العامل على أجر أربع ساعات من العمل.[138] "وأوضح خليل قائلاً: "إلى جانب فقدان راتبي كل يوم بدون عمل، أعيش في حالة من عدم اليقين". "أضطر أن أكون جاهزاً للعمل طوال الوقت ... أحياناً في نهاية يوم العمل يوم الخميس يخبرني بضرورة حضوري للعمل غداً. يحدث هذا بشكل أساسي عندما نعمل وفقاً لجدول زمني حرج يتعين علينا بموجبه تسليم البناء".

أجبر انخفاض الأجور وعدم اليقين خليل على العمل في وظائف إضافية، "غالباً ما أقوم بعمل إضافي بمجرد عودتي إلى طولكرم لجني أموال إضافية. لا يمكنك تفويت فرصة لكسب بعض المال الإضافي لأنك لا تعرف أبداً مدى الوقت الذي ستقضيه في عملك الحالي ولا تدري ما هو عدد أيام العمل التي ستقضيها في هذا الشهر". عندما بدأ خليل العمل، رأى أنه قد يكون بمثابة نقطة انطلاق مؤقتة وضرورية لبدء حياة أفضل، فهو يريد السفر وربما يبدأ عمله الخاص، ولكن الآن هذه الأحلام تبدو أنها ذاهبة أدراج الرياح من دون أن يكون بمقدوره استرجاعها. "انظر إلى كبار السن من الرجال الذين يعملون هنا منذ سنوات. لقد بدت ملامح الشقاء ظاهرة على وجوههم. هل كانوا مثلي، واعتقدوا أن عملهم هنا سيكون لفترة مؤقتة؟ هل سأكون في نفس الوضع بعد مرور 30 عاماً؟ أضاف خليل "إن هذا الأمر يبعث على الخوف، ولا يمكن أن ينتهي بي المطاف في هذا الوضع المأساوي".

الانتقال إلى العمل عبر نقاط التفتيش

يعد الحصول على تصريح عمل ساري بمثابة أول عقبة يتعين على العمال الفلسطينيين تجاوزها للوصول إلى العمل في إسرائيل. يستطيع العاملون أصحاب تصاريح العمل السارية الدخول إلى إسرائيل بشكلٍ قانوني من خلال 11 نقطة تفتيش دائمة[139] تتمركز عبر جدار الفصل الذي يبلغ طوله 730 كيلو متراً والذي يحيط بالضفة الغربية المحتلّة ويفصلها عن القدس الشرقية.[140]

تزدحم نقاط التفتيش بالعمال ويخضعون "لفحوصات أمنية ومضايقات وتأخير طويل في ظل ظروف غير إنسانية ومهينة".[141] غالباً ما تؤدي هذه التأخيرات إلى إطالة يوم العمل وإرهاق العمال، مما يجعلهم أكثر عرضة لحوادث موقع العمل. وتشير منظمة العمل الدولية إلى "تحسن كبير في مدة إجراءات الفحص في اثنين من المعابر السبعة الرئيسية"، ومع ذلك "تستمر الاختناقات عند المعابر الرئيسية، وخاصة في قلقيلية وطولكرم."[142]

علاوة على ذلك، فإن الحصول على تصريح عمل ساري في إسرائيل لا يضمن وصول العمال إلى العمل، ويمكن انتهاك حقوقهم عند نقاط التفتيش بشكلٍ تعسفي اعتماداً على تصرفات الإسرائيليين الذين يديرونها أو على الاعتبارات الأمنية المتصورة. أفادت منظمة ماخسوم ووتش - وهي منظمة نساء لمناصرة حقوق الإنسان وضد الاحتلال، عن الاستخدام الواسع النطاق لما يسمى بسياسة "الردع الإداري"، حيث يُمنع العمال حاملو تصاريح العمل السارية من المرور لأنهم مدرجون في القائمة السوداء من قبل الأجهزة الأمنية (الإدارة المدنية الإسرائيلية أو الشرطة أو الشاباك). يمكن إدراج العامل في القائمة الخلفية بموجب أي من الادعاءات التعسفية المتعددة بما في ذلك: الارتباط بشخص يعتبره جهاز الأمن الإسرائيلي تهديداً أمنياً أو أنه من قرية معينة أو لاشتباه اسمه باسم شخص آخر من ضمن الأشخاص الذين يُزعم أنهم هاجموا إسرائيليين؛ أو المشاركة في النشاط السياسي. يكتسي الحرمان من الوصول للعمل شكلاً من أشكال العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين الأمر الذي يحول دون وصولهم إلى مركز العمل وسُبُل كسب العيش.[143] وهناك قضايا أخرى خارجة عن سيطرة العمال الفلسطينيين ولكنها تجلب مزيداً من المتاعب عليهم. فعلى سبيل المثال، في عام 2017، عندما أضرب عمال إسرائيليون في سلطة المعابر البرية لتحسين ظروف عملهم والضغط من أجل التوظيف المباشر من قبل وزارة الدفاع، أُغلقت نقاط التفتيش أمام المشاة، مما أدى إلى منع دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل.[144] الأمر الذي ينتج عنه خسارة يوم عمل ومن ثم أجر ذلك اليوم.

على الجانب الإسرائيلي من الحاجز، يتحمل العمال الفلسطينيون نفقات باهظة للوصول إلى موقع العمل. وفقاً للقانون الإسرائيلي واتفاقيات المفاوضة الجماعية الخاصة بصناعة البناء والتشييد، يلتزم أصحاب العمل بتوفير وسائل النقل للعمال من نقاط التفتيش إلى موقع العمل أو تعويضهم عن نفقات السفر. ومع ذلك، وبحسب كاف لوفيد، "لا يحصل الفلسطينيون على كامل نفقات السفر."[145] تبلغ تكاليف السفر المقدرة لعامل فلسطيني موظف في إسرائيل حوالي 147.82 دولاراً أمريكياً في الشهر (وهو ما يعادل أجر يوم ونصف وعمل، بحسب متوسط الأجر).

الحرمان من الحماية الاجتماعية

يحق للعمال الفلسطينيين في إسرائيل التمتع بنفس الحقوق الاجتماعية التي يتمتع بها زملاؤهم الإسرائيليون وفقاً للقانون الإسرائيلي واتفاقيات المفاوضة الجماعية. وتشمل هذه الحقوق مكافأة نهاية الخدمة والإجازة السنوية والمعاش التقاعدي وإصابة العمل وتعويض الإجازة المرضية. ومع ذلك، وعلى مدى عقود، حُرِم العمال الفلسطينيون بشكلٍ مُمنهج من الحصول على المزايا والاستحقاقات الاجتماعية. تُعد التقارير الوهمية من قبل أرباب العمل والإخفاقات التنفيذية داخل "إدارة دفع الأجور" ("ماتاش" بالعبرية) بمثابة واحدة من العقبات الرئيسية التي تواجه العمال الفلسطينيين. ماتاش هي دائرة تابعة لسلطة السكان والهجرة والحدود الإسرائيلية وهي معنية بجمع وتوزيع الاستحقاقات الاجتماعية وكذلك إصدار كشوف الرواتب ومراقبة ظروف العمل للعمال الفلسطينيين.

يشار إلى الاستحقاقات والضرائب الاجتماعية المُقتطعة والمُحصلة على أنها "ضرائب مُعادِلة" (أي تعادل تكلفة استخدام عامل فلسطيني محل آخر إسرائيلي)، والتي تتضمن مساهمات من أصحاب العمل والعمال.

بالإضافة إلى ذلك، تشتمل الخصومات من الأجور الشهرية للعمال على مبلغ 27.52 دولاراً أمريكياً كتأمين صحي، تحت مسمى "طابع الصحة". لا يحق للعمال الفلسطينيين الحصول على رعاية طبية مجانية داخل إسرائيل، وبدلاً من ذلك يجري خصم التأمين الصحي من الأجور الشهرية بُغْيَة توفير التمويل الذاتي لتكاليف الرعاية الصحية. يحق للعمال بعد ذلك التقدم بطلب للحصول على تعويض من المعهد الوطني الإسرائيلي للصحة. يحق للعمال الحصول على الإسعافات الأولية فقط في حالات الحوادث في مكان العمل إذا قدم لهم صاحب العمل وثيقة خاصة، نموذج مؤسسة التأمين الوطني بي إل/250، لتقديم الرعاية الطبية للأشخاص المصابين في مكان العمل.

تتولى سلطة السكان والهجرة مسؤولية تحويل الضرائب المُعادِلة التي جرى تحصيلها ورسوم الطوابع الصحية و75% من ضرائب الدخل إلى السلطة الفلسطينية، بعد استقطاعات الرسوم.

مساهمات أصحاب العمل الشهرية والاستقطاعات من أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات (كنسبة مئوية من الأجور في 2019):[146]

	الزراعة | الصناعة | الخدمات		البنـــاء	
	صاحب العمل	الموظف	صاحب العمل	الموظف
معاش تقاعدي شامل	%12.50	%6.00	%13.1	%6.60
تعويضات			%2.33	
اتحاد البنائيين الإسرائيليين			%0.80	
إجمالي المبالغ	%12.50	%6.00	%16.23	%6.60
التأمين الوطني (نسبة مخفضة)	%0.56	%0.3	%0.56	%0.3
ضريبة معادِلة (نسبة مخفضة) ((فرق الاشتراك في التأمين الوطني من العمال الإسرائيليين).	%2.99	%0.37	%2.99	%0.37
ضريبة الدخل[147]		%14-10 (يعتمد على الأجر)		%14-10 (يعتمد على الأجر)
طابع الصحة (دولار أمريكي)		27.52 دولار أمريكي		27.52 دولار أمريكي

ومع ذلك، وعلى مدار العقود الخمسة الماضية، احتجزت إسرائيل مبالغ ضخمة من الاستحقاقات الاجتماعية والضرائب المحصلة وحولتها إلى الأموال التي تديرها وزارة المالية الإسرائيلية. وفقاً لتقرير مراقب الدولة الإسرائيلي، وما بين عاميّ 2006 و 2013، صادرت الحكومة الإسرائيلية مبلغ 169.2 مليون دولار أمريكي في الضريبة المعادِلة من السلطة الفلسطينية. وفي عام 2014 وحده، جرى مصادرة 19 مليون دولار أمريكي. وتشير التقديرات أيضاً إلى أنه بين عاميّ 2006 و2013، أوقفت إسرائيل تحويل 55.4 مليون دولار أمريكي من "طوابع الصحة" المحصلة و 16.2 مليون دولار أمريكي أخرى في عام 2014.[148]

استقطاع الاستحقاقات من العمال
2006 - 2014

188,000,000
188 مليون دولار أمريكي
أُستقطِعت من العمال كحماية اجتماعية

71,600,000
71.6 مليون دولار أمريكي
أُستقطِعت من العمال كتأمين صحي

تمتنع إسرائيل عن تحويل هذه الأموال كإجراء عقابي ضد السلطة الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، تحول عملية تقديم الطلب المعقدة دون حصول العمال على المزايا والاستحقاقات الاجتماعية. لطلب استحقاقاتهم الاجتماعية، يضطر العمال إلى تقديم طلب منفصل إلى قسم الأجور والرواتب. أدى غياب الوعي بالحقوق، إلى جانب الغياب الموثق جيداً للشفافية، والإجراءات البيروقراطية المرهقة وعجزها عن ضمان إبلاغ أرباب العمل بشكلٍ صحيح عن ساعات العمل والأجور، إلى عجز العمال عن الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية التي يحق لهم الحصول عليها والتي أُستقطعت من أجورهم. ووفقاً لكاف لوفيد، فإن قسم الأجور والرواتب لم يعجز فقط عن الوفاء بالتزاماته، "بل أصبح محوراً وسبباً رئيسياً لانتهاكات خطيرة تُمارس ضد العمال الفلسطينيين."[149] فعلى سبيل المثال، 878 عاملاً فقط من أصل 55,000 عامل مارسوا حقهم في طلب الحصول على دفعات الإجازة المرضية. وقد جرى رفض العديد من هذه الطلبات ولم يحصل الآخرون على كامل المبالغ المستحقة.[150]

إن افتقار القسم للشفافية وإخفاقاته يجعل من الحصول على معلومات دقيقة حول مقدار المزايا والاستحقاقات الاجتماعية التي تحجبها إسرائيل أمراً صعباً. في رد عام 2016 على دعوى قضائية رفعها كاف لوفيد - عنوان العامل وجمعية الحقوق المدنية (أكري)، أعلنت سلطة السكان والهجرة أن الصندوق يحتجز نحو 152.43 مليون دولار أمريكي.[151] ومع ذلك، تقدر الهستدروت أن الصندوق يحتفظ بمبلغ أكبر يقارب 199.75 مليون دولار أمريكي.[152] عندما اتضحت الأموال الهائلة المتراكمة، وبدلاً من مناقشة آلية لتحويلها إلى العمال الفلسطينيين السابقين والحاليين، ناقش فريق وزاري مشترك استخدام هذه الأموال لتحديث نقاط التفتيش. وما زاد من سوء الوضع إعلان سلطة السكان والهجرة بشكلٍ تعسفي أنها ستحول مبلغاً قوامه 64.53 مليون دولار أمريكي إلى مقاولين إسرائيليين من خلال اتحاد البنائين الإسرائيليين. لم يُحلّ دون تنفيذ هذه الخطوة سوى أمر قضائي صادر عن المحكمة العليا في إسرائيل.[153]

لا تضمن التغييرات المقترحة الوصول إلى الاستحقاقات الاجتماعية

وعقب إصدار التقرير الدامغ لعام 2014 من قِبل مراقب الدولة في إسرائيل والذي يُلخص الإخفاقات الواسعة النطاق للقسم والتحديات القانونية من جانب منظمات العمل والحقوق الإسرائيلية، فقد جرى اقتراح عدد من التوصيات لتغيير دوره والآليات التي يمكن من خلالها للعمال الفلسطينيين الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية. في أيار/مايو 2019، أوصت لجنة إسرائيلية مشتركة بين الوزارات بإلغاء دور الوسيط لقسم الأجور والرواتب، مقترحة حصول العمال الفلسطينيين على استحقاقهم مثل الإجازة المرضية وأجر الإجازة مباشرة من أرباب العمل المذكورين في تصاريحهم، مع إيداع اشتراكات المعاشات التقاعدية مباشرة في صندوق خاص بهذه المعاشات.[154]

في آب/أغسطس 2020، أُعلن عن نقل إدارة معاشات التقاعد الفلسطينية من سلطة السكان والهجرة إلى صندوق عميتيم، وهو صندوق معاشات تقاعدية إسرائيلي خاص. وسيدير صندوق عميتيم 0.89 مليار دولار أمريكي من المعاشات المحصلة وفقاً للقيمة السوقية ورسوم الإدارة.[155] وحتى ذلك الحين، كانت معاشات العمال الفلسطينيين تُدار على أنها مدخرات رأس المال بدلاً من كونها مدخرات التقاعد، وبالتالي "القضاء على البنود المهمة التي يجب أن تكون جزءاً من تأمين التقاعد مثل استحقاقات العجز واستحقاقات الورثة."[156] علاوة على ذلك، جرى تشجيع العمال على سحب المبلغ بالكامل لمرة واحدة، بدلاً من ادخاره في معاش الشيخوخة. يجري التعامل مع طلبات العمال لتلقي المعاشات التقاعدية على شكل راتب منتظم ببطء مع الافتقار إلى الشفافية في ما يتعلق بعملية وحالة الطلب.[157]

لا يضمن نقل المسؤولية من الدولة إلى الشركات الخاصة وأرباب العمل حصول العمال على الحقوق الاجتماعية، بل يجعلهم مدينين بالفضل لكيانات ذات تضارب في المصالح. من الناحية العملية، توقفت سلطة السكان والهجرة عن تحصيل مساهمة شاملة بنسبة 4% للإجازة السنوية من أصحاب العمل في عام 2016 وأوقفت تحصيل 2.5% من الأجور في مساهمات الإجازات المرضية في عام 2019.[158] من الناحية النظرية، كان على العمال ترتيب المدفوعات مباشرة مع أصحاب العمل.[159]

أعمال البناء والتشييد: المخاطر الجسيمة المحدقة بالعمال الفلسطينيين

قطاع البناء في إسرائيل غير آمن بشكلٍ سيئ. تدنى مستوى الرقابة والتفتيش على ظروف العمل إلى حد كبير، وتساهلت السلطات المعنية في عقاب المقاولين الذين يخفضون التكاليف ويحققون أرباحاً إضافية على حساب تدابير السلامة للعمال الفلسطينيين والأجانب.

وفي عام 2019، سجلّت وزارة العمل الإسرائيلية 40 حالة وفاة للعمال في قطاع البناء، يشكل القطاع 7.2% فقط من إجمالي القوى العاملة الإسرائيلية، ومع ذلك، فقد بلغت نسبة الوفيات في هذا القطاع ما يقرب من نصف الوفيات الناجمة عن 84 مهنة مختلفة في ذلك العام.[160] يتعرض الفلسطينيون الذين يشكلون حوالي 30% من أصل 272,000 عامل بناء إسرائيلي للخطر بشكلٍ خاص، ويمثلون نسبة كبيرة من الوفيات المسجلة والإصابات غير المميتة.

وفقاً لوزارة العمل الإسرائيلية، من بين 40 حالة وفاة في عام 2019: كان من بينهم 19 عاملاً من الأراضي الفلسطينية المحتلّة، و14 فلسطينياً من مواطني إسرائيل وسبعة من العمال الأجانب.[161] وبالمثل، ووفقاً لكاف لوفيد، فإن أكثر من نصف العمال المصابين في صناعة البناء سنوياً هم من الفلسطينيين.[162] يعكس التمثيل المفرط للعمال الفلسطينيين نقص التدريب وتقسيم العمل داخل قطاع البناء، حيث يعمل الفلسطينيون في أكثر المناطق خطورة والأقل تنظيماً. يعمل الفلسطينيون بشكلٍ رئيسي في ما يسمى "العمل الرطب" (التأطير والتجصيص والسقالات)، ويشكلون غالبية العمال في هذه المناطق.[163]

2019

40 حالة وفاة من عمال البناء

17 من الأراضي الفلسطينية المحتلّة

14 مواطناً فلسطينياً بإسرائيل

7 عمال أجانب

وقد كشف تحقيق أجرته وزارة العمل عام 2017 أن 70% من السقالات المستخدمة في مواقع البناء الإسرائيلية لا تفي بمعايير السلامة المطلوبة.[164] في عام 2019، لقي 19 عاملاً في مواقع البناء حتفهم بسبب السقوط من أماكن مرتفعة.[165] يتمتع المقاولون بثقافة الإفلات من العقاب، في ظل التباطؤ والتراخي في تطبيق القانون الإسرائيلي عند حدوث انتهاكات جسيمة للوائح وشروط السلامة. فعلى سبيل المثال، ومن بين 277 حادثة وقعت في مواقع العمل في عام 2016، جرى التحقيق في 88 حادثة فقط وفُتحت قضايا جنائية للتسبب في الوفاة وإصابات خطيرة، مع تحويل 39 فقط من هؤلاء المتهمين إلى مكتب المدعي العام لمزيد من التحقيق.[166]

كما يتسم القطاع بنقص حاد في التفتيش. في عام 2018 اتفق الهستدروت ووزارة المالية ووزارة العمل على خطة قوامها 14 بنداً لزيادة ظروف السلامة في القطاع، الأهم من ذلك، أنها تضمنت إجراءات متعلقة بالصحة والسلامة قبل نشر العمال بالمواقع وكذلك التدريب على المهارات للعمال الفلسطينيين وزيادة عدد المفتشين إلى 60 مفتشاً. ومع ذلك، وبحلول عام 2019، كان هناك 50 مفتشاً فقط في 14000 موقع بناء نشط.[167] تشير التقارير إلى أن عمليات التفتيش على الموقع قد انخفضت بنسبة 70% خلال جائحة كوفيد- 19.[168] على الرغم من تسجيل بعض التحسينات، إلا أن التنفيذ الشامل للاتفاقية المكونة من 14 بنداً كان "شبه معدوم".[169] حيث تشير الأدلة إلى تطبيق خمسة بنود فقط من أصل 14 بنداً.[170]

يوسف - حياة عامل البناء

يوسف، هو عامل بناء يبلغ من العمر 43 عاماً من قلقيلية وأب لثمانية أطفال، يتحدث عن 20 عاماً من عمله في قطاع البناء في إسرائيل. "لقد عملت مع العديد من المقاولين في جميع أنحاء إسرائيل. لقد بنيت كل شيء، من المدارس إلى المنازل الخاصة."

يوسف لديه تصريح، بدون اللجوء إلى سمسار، ويعود إلى بيته بمتوسط 1,478.60 دولاراً أمريكياً في الشهر. وفقاً لاتفاقية المفاوضة الجماعية بين الهستدروت وصناعة البناء الإسرائيلية، يجب أن يحصل يوسف على أجر شهري لا يقل عن 1,656.03 دولاراً أمريكياً، وقسيمة أجر مكتوبة ونفقات سفر، ويحق له الحصول على راتب مرضي وإجازة سنوية من بين حقوق أخرى.[171] ومع ذلك، فإن ظروف عمل يوسف تعكس واقعاً مختلفاً تماماً. أفاد يوسف قائلاً "لم يسبق لي رؤية قسيمة الراتب طوال سنوات عملي" وكان عليه أن يوازن بين صحته وكسب ما يكفي من المال لإعالة أسرته". كل يوم بدون عمل هو يوم أخسر فيه المال الذي لا أملكه. أرباب العمل يكشفون ذلك بمنتهى الوضوح. كان هذا هو الحال منذ أن بدأت العمل."

كما أن الخوف من فقدان تصريح العمل يمنع يوسف من أخذ أيام إجازة، حتى عندما يكون في حالة بدنية سيئة". قبل فترة وجيزة من تفشي كوفيد-19 تعرّضت لإصابة في ظهري أثناء نقل الطوب. وكان من المفترض أن أعود للمنزل لأخذ قسطاً من الراحة. عرض علي صاحب العمل الحصول على إجازة، لكنه لم يعرض علي دفع أجر هذه الإجازة. حصلت على إجازة لبضعة أيام، لكني لم أستطع أخذ المزيد ...فإذا غبت لفترة طويلة، سيأتي من يأخذ مكاني وتصريح العمل خاصتي. وهناك العديد من العمال ينتظرون في الصف للحصول على وظائف".

يدرك يوسف أن حقوقه تُنتهك، لكن تعليقه أدناه يكشف عن تفاؤله الزائف. يأمل أن يكون الحصول على تصريح كفيلاً بحماية حقوقه. لا أستطيع أن أتقدم بالشكوى الآن ... ولكن في مرحلة ما، سأقوم برفع دعوى قضائية ضد صاحب العمل وأحصل على تعويضات ... وعموماً، بما أننا نعمل بموجب تصاريح فنحن محظوظون، على الأقل يجري تسجيل جميع ساعات عملنا".

يشكل هذا الافتراض الواهي صميم أمله في الراحة والكرامة في شيخوخته. ليس لديه مدخرات، وفي الواقع، بمجرد توقفه عن العمل، فإما أن يحظى بالدعم من جانب أسرته أو سيواجه الفقر المحتوم.

الحواشي السفلية

بحث مدعوم من الاتحاد النرويجي لنقابات العمال.
ونفذته ريا الصانع.

1. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير حول مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني: تطورات الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "نتائج مسح القوى العاملة 2019،" 13 شباط/فبراير 2020.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، " تصريح صحفي،" 30 نيسان/أبريل 2020.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، " تصريح صحفي،" 30 نيسان/أبريل 2020.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لمحة موجزة عن الفقر في فلسطين، 2017.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج مسح القوى العاملة 2019، 13شباط/فبراير 2020.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2019 (الربع الثالث)، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.
8. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير حول مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني: تطورات الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019.
9. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير حول مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني: تطورات الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019.
10. منظمة العمل الدولية، "أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلّة"، 2018.
11. بوابة الهدف الإخبارية، "الإحصائيات: تجاوز عدد العمال المتأثرين بجائحة كوفيد-19 450 ألف عامل"، بوابة الهدف الإخبارية (بالعربية)، 13 نيسان/أبريل 2020.
12. بوابة الهدف الإخبارية، "الإحصائيات: تجاوز عدد العمال المتأثرين بجائحة كوفيد-19 450 ألف عامل"، بوابة الهدف الإخبارية (بالعربية)، 13 نيسان/أبريل 2020.
13. البنك الدولي، تقرير الرصد الدولي المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة،" 2 حزيران/يونيو 2020.
14. منظمة العمل الدولية، "أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلّة"، 2020.
15. من يربح - مركز أبحاث اقتصاد الاحتلال، "هيوليت باكارد والاحتلال الإسرائيلي"، تشرين الأول/أكتوبر 2016.
16. تنسيق أنشطة الحكومة في المناطق، "حالة التصاريح غير السرية" لدخول الفلسطينيين إلى إسرائيل، ومرورهم بين منطقة يهودا والسامرة وقطاع غزة، ومغادرتهم إلى دول أجنبية، "(بالعبرية)، 2 آب / أغسطس 2020.
17. لمى رباح، "عمال الضفة الغربية في إسرائيل - عادةً ما يعمل الأشخاص ليتمكنوا من الزواج، ولكننا نتزوج بُغْيَة الحصول على عمل." (بالعربية) متراس، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.
18. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني: تطورات الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية المحتلّة،" أيلول/سبتمبر 2017.
19. معيان نيزنا، "احتلال العمل: توظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل"، كاف لا اوفيد - الخط الساخن للعمال، 2018 ومنسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، "حالة التصاريح غير السرية" لدخول الفلسطينيين إلى إسرائيل، مرورهم بين يهودا ومنطقة السامرة وقطاع غزة ومغادرتهم إلى دول أجنبية"، 2 آب 2020.
20. ويفاح عدنان وحاجاي اتكيس، " التجارة غير المشروعة في تصاريح العمل للعمال الفلسطينيين في إسرائيل: الأوضاع الحالية والإصلاح المعتمد"، بنك إسرائيل، 25 أيلول/سبتمبر 2019.
21. عساف عديف، جمعية "معاً" - عقد من تنظيم العمال الفلسطينيين في مستوطنات الضفة الغربية،" (بالعبرية) جمعية "معاً"، مركز المشورة العمالية،حزيران/يونيو 2019.
22. "بتسيلم" - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة، "إسرائيل تلغي تصاريح أفراد أسرة واحدة وتتركهم عاطلين عن العمل لما يقرب من ثلاثة أشهر ولا يزال العدد في ازدياد"، www.btselem.org. تاريخ زيارة الموقع: 3 حزيران/يونيو 2020.
23. منظمة العمل الدولية، "أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلّة"، 23:2017.
24. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "تقرير حول مساعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) للشعب الفلسطيني: التطور في اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلّة،" أيلول/سبتمبر 2017.
25. سماء نيوز، "فيديو لحادث ... سبعة عمال من القدس يفقدون حياتهم في حادث سيارة مروع"، سما نيوز، 4 نوفمبر 2018.
26. تشير وثائق الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين إلى قضية محكمة بئر سبع المركزية رقم 20-08-28571.
27. منظمة العمل الدولية، "أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلّة"، 2019.
28. الهستدروت، "اتفاقية المفاوضة الجماعية في قطاع البناء والنجارة"، (العبرية) حول السقالات، مجلة الهستدروت، آب/أغسطس 2015.
29. مؤسسة التأمين الوطني بإسرائيل، "الحد الأدنى للأجور"، www.btl.go.il تاريخ زيارة الموقع: 25 آب/أغسطس 2020

30. تستند حسابات الاتحاد الدولي للنقابات إلى بيانات من: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، الربع الثالث، 2019؛ الجهاز المركزي للإحصاء، متوسط الأجور الإجمالية لكل وظيفة للعمال الإسرائيليين في عام 2019؛ (عبري) منظمة العمل الدولية، أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة، 2019.

31. منظمة العمل الدولية، "أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلّة"، 2020.

32. هيومن رايتس ووتش،"عرضةً للاستغلال - عمالة الأطفال الفلسطينيين في المستوطنات الزراعية الإسرائيلية بالضفة الغربية"، 13 نيسان/أبريل 2015.

33. بيانات الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين 22 نيسان 2020.

34. منظمة العمل الدولية، "أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلّة"، 2019.

35. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح القوى العاملة 2019 (الربع الثالث)"، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

36. ويفاح عدنان وحاجاي اتكيس، " التجارة غير المشروعة في تصاريح العمل للعمال الفلسطينيين في إسرائيل: الأوضاع الحالية والإصلاح المعتمد"، بنك إسرائيل، 25 أيلول/سبتمبر 2019.

37. مايان نيزنا، "تأثير الاحتلال على العمالة: توظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل"، كاف لوفيد - عنوان العامل، 2018

38. منظمة العمل الدولية، "أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلّة"، 2020.

39. منظمة العمل الدولية، "أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلّة"، 2020.

40. عساف عديف، جمعية "معاً" - عقد من تنظيم العمال الفلسطينيين في مستوطنات الضفة الغربية،" (بالعبرية) جمعية "معاً"، مركز المشورة العمالية، حزيران/يونيو 2019.

41. منظمة العمل الدولية، "أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلّة"، 2020.

42. لي يارون وهاجر شيزاف، "بالنسبة لعمال البناء الفلسطينيين في إسرائيل، فإن فيروس كورونا هو مجرد خطر آخر،" هآرتس نيوز، 20 آذار / مارس 2020.

43. هاجر شيفاز، "لا تعتني إسرائيل بصحة العمال في ظل تفشي جائحة كوفيد-19، هآرتس نيوز، 20 نيسان/أبريل 2020.

44. جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل، "حقوق العمال الفلسطينيين أثناء جائحة كوفيد-19 12 أيار/مايو 2020.

45. مايان نيزنا، "احتلال العمالة: توظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل"، كاف لوفيد - عنوان العامل، 2018

46. مؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل، "إعانات البطالة بعد أزمة فيروس كوفيد-19، btl.gov.il. تاريخ زيارة الموقع:13حزيران/يونيو.

47. كاف لوفيد، "الرسالة الإخبارية لشهر حزيران/يونيو 2020"، 8 حزيران/يونيو 2020.

48. جمعية "معاً" - مركز المشورة العمالية، "العمال الفلسطينيون لدى مصنع نت جرين لفرز النفايات في عطروت يحتجون على ظروف العمل القاسية،" (بالعبرية) 26 تموز/يوليو 2020.

49. منظمة العمل الدولية، "أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلّة"، 2020.

50. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، "نشاط مديرية السلامة في دائرة التوظيف" (عبري) 2019.

51. نوجا كدمان، "توظيف الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات"، كاف لوفيد - الخط الساخن للعامل، آب/أغسطس 2012.

52. منظمة مراقبة حقوق الانسان أو هيومان رايتس واتش، "جاهزون للاستغلال، عمالة الأطفال الفلسطينيين في المستوطنات الزراعية الإسرائيلية في الضفة الغربية"، 2015

53. هاجا شيزاف، "منذ دخولهم وحتى خروجهم، لا تراقب الدولة صحة العمال الفلسطينيين"، هآرتس نيوز، 20 نيسان/أبريل 2020.

54. معيان نيزنا، "احتلال العمل: توظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل"، كاف لا اوفيد - خط العمال الساخن، 2018.

55. عساف عديف، جمعية "معاً" - عقد من تنظيم العمال الفلسطينيين في مستوطنات الضفة الغربية،" (بالعبرية) جمعية "معاً"، مركز المشورة العمالية، حزيران/يونيو 2019:20.

56. آدم راسجون، " السلطة الفلسطينية تتهم إسرائيل بالتخلي عن عامل فلسطيني مريض عند حاجز بالضفة الغربية"، (بالعبرية) تايمز أوف إسرائيل العربية، 24 آذار/مارس 2020.

57. عساف عديف، جمعية "معاً" - عقد من تنظيم العمال الفلسطينيين في مستوطنات الضفة الغربية،" (بالعبرية) جمعية "معاً"، مركز المشورة العمالية، حزيران/يونيو 2019.

58. عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، " المحكمة العليا الإسرائيلية تمنح وزيرة العدل شاكيد 30 يوماً لتبرير "قوانين وادي الأردن"، 8 كانون الثاني/يناير 2016.

59. عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، "مجموعات حقوق الإنسان تقاضي موقف المحكمة العليا الإسرائيلية ضد" لائحة وادي الأردن "التي تقيد حقوق المهاجرين والعمال الفلسطينيين"، 25 سبتمبر 2016.

60. https://supremedecisions.court.gov.il/Home/Download?path=HebrewVerdicts\16\160\070\o23&fileName=16070160.O23&type=4

61. عساف عديف، جمعية "معاً" - عقد من تنظيم العمال الفلسطينيين في مستوطنات الضفة الغربية،" (بالعبرية) جمعية "معاً"، مركز المشورة العمالية، حزيران/يونيو 2019.

62. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج مسح القوى العاملة 2019، 13 شباط/فبراير 2020.

63. تم الحصول على المعلومات من خلال مقابلة مع سحر فرنسيس، مديرة شركة Adameer.

64. هاجر شيفاز، " خلال شهرين، أطلقت إسرائيل النار على 20 فلسطينياً أثناء محاولتهم العبور من الضفة الغربية"، هآرتس نيوز، 23 كانون الأول/ديسمبر 2019.

65. عرب 48، "اعتقال 92 عاملاً من الضفة الغربية وإغلاق مخبز في سخنين،" (بالعربية) عرب 48 نيوز، 18 نيسان/أبريل 2019.

66. السلام الآن، منظمة مراقبة المستوطنات - الضفة الغربية، peacenow.org.il. تاريخ زيارة الموقع: 2 أيار/مايو 2020.

67. السلام الآن، منظمة مراقبة المستوطنات - القدس الشرقية، peacenow.org.il. تاريخ زيارة الموقع: 2 أيار/مايو 2020.

68. نوا لاندوا وروبترز، "بعد تعهد نتنياهو بضم مزيد من المستوطنات بالمستقبل، ترامب يصرح أنه الآن خارج طاولة المفاوضات"، هآرتس نيوز، 14 آب/أغسطس 2020.

69. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "تقرير حول مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلّة"، 22 تموز/يوليو 2019:7.

70. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "تمثل المنطقة 'ج' من الضفة الغربية المحتلّة مخاوف إنسانية رئيسية"، آب/أغسطس 2014.

71. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "المخاوف الإنسانية الرئيسية بالضفة الغربية| القدس الشرقية، "21 كانون الأول/ديسمبر 2017.

72. القدس الأخرى، "أسئلة يكثُر طرحها"، theotherjerusalem.org

73. "بتسيلم" - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة، "قائمة نقاط التفتيش العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة،" btselem.org/ تاريخ زيارة الموقع: 2 أيار/مايو 2020.

74. البنك الدولي، "آفاق النمو والوظائف في الاقتصاد الفلسطيني"، تشرين الثاني (نوفمبر) 2017.

75. مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، 348/A/69، الفقرة 11.

76. البنك الدولي، "المنطقة 'ج' ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني،" 2014.

77. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج مسح القوى العاملة 2019، 13 شباط 2020.

78. كاف لوفيد - عنوان العامل، "العمال الفلسطينيون في مستوطنات الضفة الغربية، " 7 تموز/يوليو 2017.

79. منظمة العمل الدولية"، أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلّة،" 2018.

80. نيزان تسفي كوهين، "بدون حماية في منطقة مُحرمة،" (بالعبرية) دافار، العمال والمجتمع والاقتصاد في إسرائيل، 26 حزيران/يونيو 2018.

81. من يربح، بيانات الشركة متاحة على الموقع https://www.whoprofits.org

82. من يربح - "صناعة الاحتلال الإسرائيلي"، 2016.

83. مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، "تقرير عن الأنشطة التجارية المتعلقة بالمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة"، 28 شباط / فبراير 2020

84. مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "تقرير بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة للتحقيق في تداعيات المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء فلسطين المحتلة الأراضي، بما في ذلك القدس الشرقية "، 7 فبراير 2013.

85. منظمة العمل الدولية، "أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلّة،" 2018.

86. (2334 فقط) تطالب قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 242 (1967) و 338 (1973) إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي التي تحتلها. يدعو قرار مجلس الأمن الدولي رقم 465 (1980) جميع الدول إلى عدم تقديم أي مساعدة لإسرائيل في ما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي المحتلّة. في الآونة الأخيرة، أكد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334 لعام (2016) مجدداً أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلّة "ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي".

87. محكمة العدل الدولية، "الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار عازل في الأراضي الفلسطينية المحتلّة،" تقارير محكمة العدل الدولية، 2004: 136 - 203.

88. محكمة العدل الدولية، "التبعات القانونية لبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، تقارير محكمة العدل الدولية، 2004: 136-203

89. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، " بيان حول تداعيات المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في سياق المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، 6حزيران/يونيو 2014:1 (حاشية سفلية 2)

90. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، A/HRC/37/39، الفقرة 41.

91. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان". 2011.

92. هيومن رايتس ووتش، "شركة الاحتلال، كيف تساهم أعمال المستوطنات في انتهاكات إسرائيل لحقوق الفلسطينيين"، 2016؛ وزارة الاقتصاد والصناعة، "قانون تشجيع الاستثمار الرأسمالي، 1959" (عبري)، gov.il.

93. ياد2، "المناطق الصناعية في بيت شيمش والمنطقة"، (بالعبرية)، yad2.co.il/. تاريخ زيارة الموقع:20 تموز/يوليو 2020.

94. ميشال مارغاليت، "لا يجري نقل المناطق الصناعية في المستوطنات من خلال وضع علامات على المنتجات" (بالعبرية) غلوبس، 21 أيار/مايو 2012.

95. وزارة الاقتصاد والصناعة، "قائمة الشركات المعتمدة للاستثمار في 2019"، (بالعبرية)، economy.gov.il. تاريخ زيارة الموقع:20 تموز/يوليو 2020.

96. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أ/مجلس حقوق الإنسان/39/37

97. وزارة السياحة الإسرائيلية، "التقرير السنوي لمسح السياحة الوافدة 2018"، حزيران/يونيو 2019.

98. من يربح - اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، "التجول في المستوطنات الإسرائيلية: الأعمال والمتعة لاقتصاد الاحتلال"، أيلول/سبتمبر 2017.

99. ميلنيكي وجيلي"، إسرائيل تمنع المجموعات السياحية من الإقامة في الضفة الغربية، ثم تتراجع"، هآرتس نيوز، 24 نيسان/أبريل 2017.

100. من يربح - اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، "التجول في المستوطنات الإسرائيلية: الأعمال والمتعة لاقتصاد الاحتلال"، أيلول/سبتمبر 2017.

101. البنك الدولي، "تعزيز فرص العمل"، حزيران/يونيو 2019.

102. وزارة الزراعة والتنمية الريفية، "القطاع الزراعي في إسرائيل، نظرة اقتصادية عام 2018،" (عبري) حزيران 2019.

103. البحث والتطوير في وادي الأردن، "الزراعة في الوادي". (اللغة العبرية)

104. السلام الآن"، وادي الأردن"، 2017.

105. العفو الدولية، "المياه العكرة: 2017، حرمان الفلسطينيين من الوصول العادل للمياه"، 2009.

106. البحث والتنمية في وادي الأردن، "التوطين والزراعة عبر الأجيال"، (بالعبرية) mop-bika.org.il/. تاريخ زيارة الموقع: 22 حزيران/يونيو 2020.

107. دانيال هوسلر، "قطاع التمور"، (بالعبرية) وزارة الزراعة والتنمية الريفية الإسرائيلية، أيار/مايو 2017.

108. أحب النخيل، "هاديكلايم - نظرة عن قرب"، (بالعبرية)، palms.ahoyleads.co.il/. تاريخ زيارة الموقع: 22 حزيران/يونيو 2020.

109. توم أندرسون وإليزا إيغريت، "الفصل العنصري في الحقول الزراعية"،2020.

110. المفوضية الأوروبية، " إشعار تفسيري حول تحديد منشأ البضائع من الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ حزيران/يونيو 1967"، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

111. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2019 (الربع الثالث)، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

112. آدم هنية، سلالات التمرد، قضايا الرأسمالية المعاصرة في الشرق الأوسط، شيكاغو: كُتُب هاي ماركت، 2013.

113. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "عمليات الهدم في الضفة الغربية تحول دون الوصول إلى المياه"، 15 نيسان/أبريل 2019.

114. درور إتكس، "استغلال زراعة المستوطنين الإسرائيليين كوسيلة للاستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية"، آب/أغسطس 2013.

115. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، "وضع النساء والفتيات في فلسطين"، أيار/مايو 2018.

116. وزارة الاقتصاد والصناعة، "معلومات حول المناطق الصناعية"، (بالعبرية)، تمت زيارة الموقع بتاريخ 23 حزيران/يونيو 2020.

117. تالي حروتي- سوفر، "ذروة توظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل: أكثر من 100,000 عامل بأوضاع مقنّنة" (بالعبرية) ذا ميركر، 31 آب/أغسطس2017.

118. مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة، "مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يصدر تقريرًا عن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، 31 كانون الثاني / يناير 2018.

119. مركز الديمقراطية وحقوق العمال - فلسطين، "خلاصة وافية لدراسة حول العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية - خصائص وظروف العمل"، dwrc.org.

120. وزارة الاقتصاد والصناعة، "معلومات حول المناطق الصناعية"، (بالعبرية)، economy.gov.il/. تاريخ زيارة الموقع: 23 حزيران/يونيو 2020.

121. من يربح - اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، "المناطق الصناعية في الضفة الغربية المحتلّة،" whoprofits.org/. تاريخ زيارة الموقع: 23 حزيران/

يونيو 2020.

122. جمعية البنائين الإسرائيليين، "تطوير قطاع البناء والبنية التحتية 2018 وتوقعاته لعام 2019-2020" (بالعبرية)، حزيران / يونيو 2019

123. منظمة العمل الدولية، "أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلّة"، 2020.

124. أميتاي غازيت، "المقاولون: حظر دخول العمال الفلسطينيين بسبب كورونا سيؤخر تسليم 70 ألف شقة." كاليست (بالعبرية)، 16 مارس

125. ياعيل درال، "اتحاد البنائيين: يعمل 35% فقط من قطاع البناء بطاقة تشغيلية كاملة"، (بالعبرية) ذا ميركر، 13 نيسان/أبريل2020.

126. أميتاي جازيت،"المقاولون: حظر دخول العمال الفلسطينيين بسبب جائحة كوفيد-19" سيُرجئ تسليم 70 ألف شقة." (بالعبرية) كالكاليست، 16 آذار/مارس 2020.

127. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج مسح القوى العاملة 2019، 13 شباط 2020.

128. الهستدروت، "اتفاق المفاوضة الجماعية في قطاع البناء والنجارة." (بالعبرية) بشأن السقالات، مجلة الهستدروت، آب/أغسطس 2015.

129. منظمة العمل الدولية، "أوضاع العمال بالأراضي العربية المحتلّة"، 2020.

130. عبر مقابلة أُجريت مع جمعية "معاً" - مركز المشورة العمالية.

131. منظمة العمل الدولية، "أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلّة"، 2020.

132. منظمة العمل الدولية، "أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلّة"، 2020:24.

133. منظمة العمل الدولية، "أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلّة"، 2020.

134. وفاق عدنان وحجي إتكس، "التجارة غير المشروعة في تصاريح العمل للعمال الفلسطينيين في إسرائيل: الظروف الحالية والإصلاح المعتمد"، بنك إسرائيل، 25 سبتمبر 2019.

135. قرار الحكومة رقم 3431، القسم 9.

136. أحمد أبو عامر، "السلطة الفلسطينية تسعى لحماية حقوق الفلسطينيين العاملين في إسرائيل"، المونيتور، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

137. منظمة العمل الدولية، "أوضاع العمال بالأراضي العربية المحتلّة." 2020.

138. الهستدروت، "اتفاق المفاوضة الجماعية في قطاع البناء والنجارة." (بالعبرية) بشأن السقالات، مجلة الهستدروت، آب/أغسطس 2015.

139. بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، "الفلسطينيون الحاصلون على تصاريح عمل يجب أن يصلوا إلى نقاط التفتيش قبل الفجر، ويخضعون لتفتيش مذل"، 9 يونيو 2013.

140. "بتسيلم" - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة، "القيود على الحركة"، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

141. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "تقرير حول مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني: التطور في اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلّة"، أيلول/سبتمبر 2017.

142. منظمة العمل الدولية، "أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلّة." 2020.

143. ماخسوم ووتش - وهي منظمة نساء لمناصرة حقوق الإنسان وضد الاحتلال، " القائمة السوداء الجماعية كأداة للردع"، 13 كانون الأول/ ديسمبر 2018.

144. يوفال أزولاي، "عمال نقاط العبور سيمنعون عبور 70 ألف فلسطيني"، غلوبس، (بالعبرية) 2 كانون الأول 2017

145. مايان نيزنا، "تأثير الاحتلال على العمالة: توظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل"، كاف لوفيد - عنوان العامل، 2018.

146. سلطة السكان والهجرة، تحصيل المساهمات من (أرباب العمل) والاستقطاعات (الموظف) من أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل (بحسب القطاع) اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2020. (بالعبرية)

147. وزارة المالية، " تصنيف ضريبة الدخل والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وضريبة الدخل والتنظيم والتكلفة لأصحاب العمل". (بالعبرية) 21 كانون الثاني/يناير 2020.

148. البنك الدولي، " تقرير المراقبة الاقتصادية إلى لجنة الارتباط الخاصة"، 19 نيسان/أبريل 2016.

149. مايان نيزنا، "تأثير الاحتلال على العمالة: توظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل"، كاف لوفيد - عنوان العامل، 2018.

150. مايان نيزنا، "تأثير الاحتلال على العمالة: توظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل"، كاف لوفيد - عنوان العامل، 2018.

151. كاف لوفيد - عنوان العامل، "حقوق العمال في زمن "كوفيد-19"، 23 آذار/مارس 2020.

152. أور كاشتي، " محكمة إسرائيلية عُليا تهاجم الدولة لإساءة استخدام صندوق مرضى العمال الفلسطينيين، هآرتس نيوز، 26 كانون الثاني/ديسمبر 2019.

153. أور كاشتي، " المحكمة العليا في إسرائيل تمنع الدولة من منح 62 مليون دولار أمريكي كتعويض مرضي من حق العمال الفلسطينيين"، هآرتس نيوز، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

154. تالي هيروتي سوفر، "إسرائيل تسعى إلى تعزيز الإنفاذ والحماية للعمال الفلسطينيين في إسرائيل"، هآرتس نيوز، 1 أيار/مايو2019.

155. نامي تزورف، " عميتيم لإدارة صندوق المعاش التقاعدي لنحو 90 ألف عامل فلسطيني"، (بالعبرية) كالكاليست، 23 آب/أغسطس 2020.

156. مايان نيزنا، "تأثير الاحتلال على العمالة: توظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل"، كاف لوفيد - عنوان العامل، 2018:29.

157. مايان نيزنا، "تأثير الاحتلال على العمالة: توظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل"، كاف لوفيد - عنوان العامل، 2018:29.

158. سلطة السكان والهجرة، تحصيل المساهمات (أرباب العمل) والاستقطاعات (الموظف) من أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل (بحسب القطاع) (بالعبرية) www.gov.il، تاريخ زيارة الموقع: 25 آب/أغسطس 2020.

159. سلطة السكان والهجرة، " ضوابط تحصيل المساهمات والاستقطاعات من أجور الفلسطينيين في قطاع البناء الإسرائيلي"، (بالعبرية) 14 آذار 2019.

160. وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية، " نشاط مديرية السلامة في قسم التوظيف"، (بالعبرية) 2019.

161. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، " نشاط مديرية السلامة في قسم التوظيف"، (بالعبرية) 2019.

162. مايان نيزنا، "تأثير الاحتلال على العمالة: توظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل"، كاف لوفيد - عنوان العامل، 2018.

163. مايان نيزنا، "تأثير الاحتلال على العمالة: توظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل"، كاف لوفيد - عنوان العامل، 2018.

164. لي يارون ونوا شيجل، "حالات الوفاة 14 هذا العام: وفاة عامل يبلغ من العمر 28عاماً إثر انهيار السقالة"، (بالعبرية) هآرتس نيوز، 22 نيسان/أبريل 2019.

165. وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية، " نشاط مديرية السلامة في قسم التوظيف"، (بالعبرية) 2019.

166. دوتان ليفي، " تسعة أسباب تفسر استمرار موت عمال البناء في إسرائيل"، (بالعبرية) كالكاليست، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

167. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، " نشاط مديرية السلامة في قسم التوظيف"، (بالعبرية) 2019.

168. دوتان ليفي، "تسعة أسباب تفسر استمرار موت عمال البناء في إسرائيل"،(بالعبرية) كالكاليست، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

169. منظمة العمل الدولية، "أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلّة"، 2020:32.

170. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، " نشاط مديرية السلامة في قسم التوظيف"، (بالعبرية) 2019.

171. الهستدروت، "اتفاقية المفاوضة الجماعية في قطاع البناء والنجارة،" (عبري) حول السقالات، مجلة الهستدروت، آب 2015.